

العوامل الطارئة على اللغة

دراسة لقضايا اللحن والتصحيح والتوليد والتعريب...

في ضوء علم اللغة الحديث

الدكتور محمد سعيد، كلية دارالعلوم
جامعة القاهرة

- 2 -

بها مع اطراد نموها ، اما في الجانب الآخر فقد اعلنوا
ياسهم من وسائل الضبط في الكتابة وبحثوا عن وسيلة
أخرى لتوقي خطأ القراءة ، فلم يجدوا غير الزام الناس
« بوجوب المشافهة في رواية اللغة » وهو حل شاق ،
وغير عملي ، علاوة على أنه حاد عن موضوعه ، إذ كان
من المتوقع أن يواصل العلماء جهودهم في « اصلاح
الرسم العربي وضبطه » لكنهم - فيما يبدو - حين
يسوا من ذلك ، تركوا قضيته معلقة ، والتمسوا
وسيلة أخرى هي « وجوب المشافهة » وهي وسيلة
فضفاضة غير عملية وغير مقنعة .

ولم تقتصر جهود علماء اللغة في مقاومة التصحيف
والتحريف على محاولة ضبط الكتابة والتواصي
بالمشافهة في الرواية ، بل راحوا - منذ القرن الرابع
الهجري وما تلاه - يبذلون جهدا آخر يتفق مع المرحلة
العلمية كلها في تلك الفترة ، وذلك بالالتفات الى الوراء
لجمع امثلة التصحيف والتحريف في مؤلفات تضمها ،
تماما كما راجعوا جهود السابقين في النحو للتأليف في
« أصول النحو » وكما راجعوا مادة اللغة في النحو
للتأليف في « الشواهد » ثم في « الاستشهاد » .

فجهود علماء اللغة في مقاومة « التصحيف
والتحريف » قد تدرجت في الآتي :

- 1- ضبط الكتابة العربية بالنقط والشكل .
- 2- ضرورة المشافهة في رواية اللغة .
- 3- تنقيح الأخطاء بجمعها في مؤلفات .

شغل « التصحيف والتحريف » أذهان علماء
اللغة ، ذلك أن الخطأ الذي ترتب عليه - وأن كان يعود
أصلا للرسم الكتابي - قد انعكس على النطق اللغوي
بقراءة الكتابة ورواية القراءة .

وقد اهتم العلماء به لذلك ، اذ راوا فيه خطرا
يهدد اللغة ، وعبا يؤاخذ عليه فاعله بل عارا يلحق من
يصدر منه . [مؤامرة إنقاذ لغة تصحيح ما عجز عنه
أذ لغيره أن يكمل الحديث والذمير]
ومن الطريف أن نعلم أن ظاهرة التصحيف
والتحريف لم يقتصر أمرها على العوام من القراء أو
النساج والوراقين ، بل تفتت بكثرة بين العلماء
انفسهم ، كما يقول حمزة الأصباهاني ، قد فصح التصحيف
في دولة الاسلام خلقا من القضاة والعلماء والكتاب
والامراء وذوي الهيئات من القراء .

ولقد وجدت ظاهرة التصحيف والتحريف في
وقت مبكر ، وحملت اللغة مظاهر الخطأ التي ترتبت
عليها في الفترة نفسها التي هدها فيه مظاهر الخطأ
« باللحن » - حوالي منتصف القرن الاول الهجري -
وكما وجه العلماء جهودهم لمقاومة اللحن بدراسة
اللغة ووضع قواعد النحو فقد بذلوا جهودا أخرى
لمقاومة التصحيف والتحريف بوضع قواعد من نوع
آخر لضبط الكتابة وتوقي الالتباس فيها .

وعلى الرغم من أن كلا النوعين من القواعد لم يقدم
الحل الحاسم الناجع لخطأ القول وقراءة الكتابة ، فان
قواعد النحو ظلت لديهم عالية سامية ، واطرد اهتمامهم

وهذه الامور الثلاثة فى حاجة الى فضل ايضاح وتأييد للوقوف على جهودهم فيها ، ثم استخلاص اساس التصويب والتخطئة الذي وجه نظرهم ومقاومتهم لهذا النوع من الانحراف فى اللغة .

هناك رواية مشهورة عن مقاومة ظاهرة التصحيف والتحريف فى الكتابة تتناولها مصادر التصحيف والقراءات ، ومؤدى هذه الرواية ان العلماء تنبهوا لخطورة التصحيف والتحريف حين حدث فى قراءة القرآن ، فكان من ذلك الدافع الاصلي الذي دفعهم للبحث عن وسائل ضبط الكتابة ، فهذا الدافع الديني هو الذي اثارهم العلماء لتوثي التصحيف والتحريف فى القرآن واتخاذ الوسائل الواقية من حدوث ذلك فيه .

غير ان هذه الشهرة ينبغي ان تقتصر على موضوعها وزمانها - وموضوعها هو مصاحف عثمان المكتوبة والخطا فى قراءتها ، وزمانها هو منتصف القرن الاول تقريبا - فلا يفهم من ذلك ان التصحيف والتحريف لم يحدث فى غيره من النصوص المكتوبة من قبل هذا العصر ومن بعده ، اذ من الثابت ان الكتابة كانت معروفة فى عصر الرسول وقبل عصره والمعتقد انه قد دونت بالكتابة غير المضبوطة امور كثيرة كان منها نصوص اللغة من شعر ونثر ، والمعتقد كذلك ان ظاهرة التصحيف والتحريف حدثت فى قراءة هذه المدونات قبل حدوثها فى قراءة المصاحف وان كان غموض التاريخ العربي قبل الاسلام وفى غير القرآن لا يسعنا بادلة مؤكدة لاثبات هذا الاعتقاد .

وهذا هو نص الرواية المشهورة عن المصاحف كما اورده حمزة الاصهاني :

* كتب عثمان المصاحف الخمسة ، وفرضها على الامصار . فسار الناس يقرؤون فيها نيفا واربعين سنة وذلك من زمان عثمان الى ايام عبد الملك ، فكثرت التصحيف على السنة الناس ففرع الحجاج ، وسأل كتابه تدارك الامر ، فوضعوا النقط افرادا وازواجا ، وخالفوا بين اماكنها ، بعضها فوق الحروف ، وبعضها تحت الحروف ومع ذلك كان يقع التصحيف ، فآخذوا الاعجام ، فاذا اغفلوا الاستقصاء على الكلمة ، فلم توف الحقوق كلها من النقط والاعجام ، اعترها التصحيف ، فالتمسوا حيلة ثالثة ، فلم يقدروا عليها .

(1) التنبيه على حدوث التصحيف ص 37 - 38 .

فقد بان لمن عقل ، وانصف من نفسه ان اعتراض التصحيف فى هذه الكتابة مع ما جلب اليها من الزيادة فى البيان بالنقط والاعجام ليس الا من ضعف الاساس (1) .

وينبغي ملاحظة ان « النقط » المذكور هنا قصد به « شكل الحروف » من فتح وكسر وضم وسكون وتونين ، اذ كان - كما تقول الرواية - يوضع تقطنا افرادا وازواجا بعضها فوق الحروف ، وبعضها تحبب الحروف ، وهو ما غير فيما يعد - على يد الخليل - الى الشكل المرسوم على هيئة ابعاض الحروف (- ، و ، ه) كما يلاحظ ان المقصود « بالاعجام » هنا هو النقط التي تفرق بين الحروف المتشابهة كالباء والتاء والثاء او الجيم والحاء والخاء ، ولان كلا من النوعين كان يرسم تقطنا ، فان التمييز بينهما اعتمد على لون المداد المستعمل فى الكتابة .

ذلك جهد كبير بذله العلماء فى ضبط الكتابة ، لكنه - كما تشير الرواية - كان جهدا شاقا لم يستطع التزامه فى كل ما كتب ، ولم يمنع تماما حدوث التصحيف واستمراره « فاذا اغفل الاستقصاء على الكلمة ، فلم توف حقوقها ، اعترها التصحيف » وانى يكون هذا الاستقصاء دوما اذا كان الكاتب ملزما فى الكلمة الواحدة مثلا ان يكتب حروفها اولا ، ثم ياتي بمداد مخالف ليوفي شكلها بالنقط ثانيا ، ثم يعود للمداد الاول ليعجمها ثالثا ، ان هذا - فى الحق - عمل مجهد للغاية ، وقد احس العلماء انفسهم بمشقة - كما تقول الرواية - فالتمسوا حيلة ثالثة فلم يقدروا عليها ، وبقي التصحيف مع هذا الجهد ظاهرة خطيرة فى قراءة الكتابة ، وهذا - كما عبر الاصهاني - ليس الا من ضعف الاساس .

اجل .. ضعف الاساس فى الكتابة !! هذه هي المشكلة ، ولو واجه العلماء هذا الاساس الضعيف بوضع اساس بديل له ، او تقوية ضعفه بطريقة محكمة ، لحلت مشكلة الخط بصورة نهائية ، ولما بقي التصحيف والتحريف خطرا يهدد نطق اللغة ، ويؤرق علماءها .

كان من الضروري اذن وقد ترك علماء اللغة هذا الاساس الضعيف على ما هو عليه من ضعف ، ان يقاموا خطأ النطق بطريقة اخرى ذكرها ابو احمد المسكرى نصا - بعد ان ساق الرواية السابقة تماما مع اختلاف

طفيف في عرضها - قال : « فالتمسوا حيلة فلم يقدروا
الاخذ من افواه الرجال » (2) .

والاخذ من افواه الرجال لم ينقطع ابدا في عصر
الاحتجاج باللغة وروايتها ، ولا يتصور انقطاعه في أي
عصر من العصور ، لكن الذاكرة لا تقوى على حفظ
النصوص اذا طالت ، وهي من ناحية اخرى لا تستطيع
المحافظة على ما حفظته زمنا طويلا ، لذلك كان الناس
في حاجة الى وسيلة اخرى لحفظ النصوص والمحافظة
عليها ، وكان غريبا ان يترك العلماء قضية « الرسم
العربي » دون حل حاسم ، لابدال ذلك بالزام الناس
الاخذ من افواه الرجال مع التأكد من أن هذه طريقة
غير عملية .

وقد ترتب على ذلك شيوع مجموعة من الافكار
تدور حول الرواية والكتابة لا يصعب تفسيرها في
ضوء ما تقدم .

من هذه الافكار مثلا الحرص الشديد على
التظاهر بالرواية الشفهية وكثرة الحفظ ، وما يروى عن
ذلك من غرائب الحفاظ في ضخامة ما وعته ذاكرتهم من
اخبار وأشعار ونوادير ، فالاصمعي - كما قيل - حفظ
اثني عشر الف أرجوزة ، منها ابيات والبيتان ومنها
المائة والمائتان - يلاحظ أن ذلك في الرجز وحده -
واسماعيل بن سيار أملى معجما كاملا من ذاكرته
وهو معجم « العين » الذي حفظه ، ثم ضاع منه ،
فأملاه من حفظه ، وغلام ثعلب كان يحفظ أكثر من
ثلاثين الف شاهد على النحو ، الى غير ذلك من
الاعاجيب .

ومن هذه المظاهر الحرص على اختيار من
ياخذون عنه اللغة ، للتأكد من أنه لا يعرف الكتابة
والاخذ من الصحف ، فاذا اثبت الاختبار اقتصراف
الاعرابي لهذا الامر المنكر ، بهرجوه وزيفوه ورفضوا
الاخذ عنه .

ومن ذلك العبارة اللغوية الدائمة الصيت حتى
اليوم (لا تأخذوا القرآن من مصحفي ولا العلم من
صحفي) والمصحفي : هو الذي يأخذ قراءته عن
المصحف ، والصحفي : هو الذي يقرأ الصحف ،
فحدث في روايته الاخطاء باشتباه الحروف وتغيير
الحركات .

- (2) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير ص 13 .
- (3) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير ص 18 .

وقد ترتب على ذلك حملة شديدة الوطأة على
المصحفين والصحفيين جميعا وغدت نسبة ذلك الى
أحد العلماء شيئا يثير الحفيظة ويستوجب الإنكار
والاستبراء لما يلحقه بسببه من نقص وعار .

✽ قال أبو أحمد العسكري : قد فضح بالتصحيف
خلق من أهل الادب ومن الاشراف والقضاة والرؤساء
وهجوا به ، وبقي ذمهم مخلدا في بطون الكتب ، وقد
مدح بالاحتراز من التصحيف والتحفظ منه جماعة ،
منهم خلف الاحمر ، فان الحسن بن هاتئ رثاه وهو
حي ، فكان من افضل ما عدد من مناقبه أن قال :

لا يهيم الحاء في القراءة بالخاء ولا يأخذ اسناده عن
الصحف (3) وأغلب الظن أن « أبا نواس » قصد بذلك
المداعبة لا الجد ، ولا يفهم غير ذلك من شعر يقوله
أبو نواس في « رثاء انسان وهو حي » وجو المداعبة
هذا دفعه الى ارضائه بقوله له : انه لا يصحف ولا
يأخذ عن الصحف ، ولعل أبا نواس أعلم من غيره بأنه
غير صادق في هذه القضية خصوصا مع خلف الاحمر
مع ما هو مشهور عنه ومتهم به .

وعلى كل حال فقد قاوم العلماء التصحيف
والتحرير باشاعة الحث على المشافهة في الرواية
والتنفير من الاعتماد على الصحف ، وذم المصحفين ،
وقد افادت رواية اللغة من ذلك دون شك وان كان ذلك
كله - في واقع الامر - تظاهرا لا يتفق مع الواقع حتى
من القائلين به انفسهم . فمعظم العلماء كانوا يكتبون
ويقرؤون في الصحف ، والا فماذا كان يصنع أبو عمرو
ابن العلاء بكتبه التي ملأت - فيما يقال - حجرة الى
السقف وأشعل فيها النار في سورة غضب ، ومن الذي
تولى انفاذ خمس عشرة قنينة حبر اريق مدادها على
الصحف والكسائي في البادية يكتب عن الاعراب !!

ان قصارى ما يفهم من الدعوة الى المشافهة وذم
الاخذ عن الصحف هو دلالتها لا حقيقة ما تنطق به ،
وهي تدل على شدة الحرص على ضبط اللغة والاخذ من
العلماء وقد اعتبر هذا في الوقت نفسه بديلا لم يجدوا
عندهم غيره لضبط النطق بعد أن شق عليهم ضبط
الكتابة أو تغيير اساسها الضعيف .

وينبغي بعد ذلك الامر الثالث والاخير في معركة

العلماء مع « التصحيف والتحريف » وهو « تنقيح الاخطاء بجمعها في مؤلفات » يوضحها الجدول الاتي مما دخل في امكاني الحصول عليه منها ومعرفتها . وهي مرتبة بحسب وفاة مؤلفيها .

اسم الكتاب	المؤلف وتاريخ الوفاة	لاشارة الى ما هو موجود منها
1 - ما صحف فيه الكوفيون	محمد بن يحيى الصولي (ت 335)	مخطوط
2 - التنبيه على حدوث التصحيف	حمزة بن الحسين الاصبهاني (ت 360)	مخطوط
3 - التنبيهات على اغاليط الرواة	علي بن حمزة البصري (ت 375)	مطبوع
4 - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف	أبو احمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت 382)	مخطوط
5 - تصحيف المحدثين	أبو احمد الحسن بن عبد الله العسكري	مخطوط
6 - تصحيف المحدثين	أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385)	مخطوط
7 - التصحيف والتحريف	أبو الفتح عثمان بن عيسى البلطي (ت 600)	مخطوط
8 - تصحيح التصحيف وتحريسه	خليل بن أبيك الصفدي (ت 764)	مخطوط
9 - التعريب في فن التصحيف	محمد بن علي الصالحني (ت 953)	مصور

من مظاهر الانحراف في اللفظة - كاللحن مثلا - ولذلك - فيما أفهم - دلالة اذ لفت لرصد الخطأ الذي يعود اساسا الى قراءة اللفظة المكتوبة ، وهو جانب لا يصل في اهميته الى حد الخطأ الذي يحدث في نطق اللفظة ملحوظة .

اخيرا :

فان ظاهرة التصحيف والتحريف خطأ ظهر في رواية اللفظة نطقا نتيجة اللبس في قراءة الخط وقد بذل علماء اللفظة جهودا طيبة لاصلاح هذا الخطأ في منشئه ومظهره ، والمستوى الصوابي الذي نستخلصه من نظرتهم الى هذا الخطأ وجهودهم في مقاومته يلخصه عبارة واحدة هي : (اصلاح ما سماه الاصبهاني ضعف الاساس في الكتابة ثم التحول عن ذلك الى وجوب المشافهة في الرواية) .

ذلك هو الاساس باختصار ، فهل كان حاسما لمشكلة التصحيف والتحريف ؟ !

بيان ذلك موعده القسم الاخير من هذا البحث ان شاء الله .

— ◆ —

والذي لاحظته على هذا الجانب من مقاومة « التصحيف والتحريف » ما يلي :

اولا : ان هذا جانب دراسي بدأ - فيما أعلم - في القرن الرابع الهجري كما هو مبين في الجدول وقد اعتمد على مراجعة جهود السابقين المتفرقة ورواياتهم المتناثرة لجمعها في مؤلفات عن ظاهرة « التصحيف والتحريف » وهي - بهذه الصفة - تعتبر تسجيلا مهما لجانب من العوامل الطارئة على اللفظة ، وبناء على ذلك فان فائدتها في مقاومة التصحيف والتحريف تفيد دارس اللفظة والادب تاريخيا لتحقيق النصوص ، والوقوف على مظاهر الصواب والخطأ فيها .

ثانيا : يضاف الى ذلك ان هذه المؤلفات لم تقتصر على الاحاطة الفنية بنماذج التصحيف والتحريف وايراد الامثلة الكثيرة ، وتعداد من وقع منهم ذلك من الشعراء وعلماء اللغة والمحدثين والقراء ، بل احتوت ايضا على تناول قضية التصحيف والتحريف من حيث نشأتها وعواملها ، ونظرة العلماء لها ، مما أفدت منه في افكار هذا الموضوع .

ثالثا : يلاحظ ان مؤلفات التصحيف والتحريف قليلة نسبيا بالنظر الى الجهود التي بذلت في غيرها

« التوليد »

معنى التوليد في الألفاظ ومصادره اللغوية

ذلك أن الاجانب وجدوا بين العرب في الجاهلية ثم ازداد اختلاط العرب والاجانب في الاسلام بفعل الدين الجديد والحروب والتجارة ، وفي القرن الاول شكل الاحساس بالخطر من هؤلاء الاجانب على العنصر العربي ولفته مشكلة اشترك في مقاومتها رجال الدولة الاموية وعلماء اللغة ، أما في القرن الثاني فقد تطورت العلاقة بين العرب والاجانب وكون الأخيرون عنصرا غالبا سيطر على الدولة ، وأصبحوا أشد تأثيرا في اللغة مما ترتب عليه منع الاستشهاد بلغة الحضرة بصورة نهائية . لكثرة المولدين بين العرب وشيوع الكلام المولد من حديث الناس عامة وخاصة .

ومن الصعب على الدارس أن يحدد بدقة متى بدأ استعمال لفظة « المولد » وكيف تطور هذا الاستعمال كما أشار إليه الزمخشري ، لقصور دراستنا في الحقل اللغوي التاريخي عن أداء هذه المهمة حتى اليوم ، وغاية ما يستطيعه الدارس لذلك أن يلتقط بعض النصوص المتناثرة التي تفيد في تقريب ذلك .

وأول نص علمي قديم - فيما أعلم - عن المولدين من الكلام ما رواه ابن رشيقي منسوباً إلى ابن عمرو بن العلاء وهو :

* قال أبو عمرو : لقد أحسن هذا المولد ، حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته - يعني بذلك شعر جرير والفرزدق - فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين ، وسئل عن المولدين فقال : ما كان من حسن ، فقد سبقوا إليه ، وما كان من قبيح ، فهو من عندهم ، ليس النمط واحداً ، ترى قطعة ديباج ، و قطعة مسح ، و قطعة نطح (4) .

فهذا اللفظ - أن لم يجانبني التوفيق - قد استعمل في نهاية القرن الأول أو بداية القرن الثاني مراداً به من اختلطت أنسابهم أو ما قيل من الكلام العربي في المجتمع العربي الذي كثر فيه هؤلاء المهجنون ، ثم اطرده استعمال هذه اللفظة في القرن الثاني مع وجود لفظة أخرى إلى جوارها هي لفظة « محدث » مراداً بها أيضاً الناس أو الكلام ، وهو معنى اللفظة الأولى .

أما قبل ذلك فلم يكن استعمال اللفظ « مولد » شائعاً بين الناس ولا العلماء والذي يصادفنا في

التوليد في الألفاظ أحد المباحث المهمة في علم المعنى ، فهناك مكانه الأصلي في دراسة اللغة بمستويات متعددة منها مستوى الدلالة ، والتوليد يتعلق بالمعاني وتطورها واحتياجها إلى الفاظ جديدة ، لكن النظر هنا إلى قضية « التوليد » تأتي أهميته من زاوية أخرى تتعلق بالألفاظ لا المعنى ، فإن هذه الألفاظ المولدة ذات مظاهر فيما يتعلق ببنية الكلمات من حيث الاشتقاق أو التعريب ، واستخدام صيغ صرفية خاصة ، ومن هذه الزاوية رأى علماء اللغة في التوليد ظاهرة طارئة على اللغة ، وخضعت - بهذه الصفة - لموقف معين منهم يدخل هذا البحث عن الصواب والخطأ .

وينبغي في هذه الفقرة بيان الأمور الثلاثة الآتية :

1 - عرض تاريخي مختصر للمولد ، من حيث استعمال اللفظ ، ودراسة العلماء لمظاهره .

2 - التحديد النظري لمعنى التوليد كما رآه الأقدمون

3 - مصادر التوليد في الألفاظ ، وتقديم نماذج لها .

أولاً : لفظة « مولد » ودراسة العلماء لنماذجه .

جاء في أساس البلاغة : غلام مولد وجارية مولدة ، ولدت عند العرب ، ونشأت مع أولادهم ، وتأديبت بأدابهم ، ومن المجاز : ولدوا حديثاً وكلاماً ، استحدثوه ، وكلام مولد ، ليس من أصل لفتهم .

ويدل النص السابق على أن المولد قد يطلق على الأشخاص وعلى الكلام ، ونسبته إلى الأشخاص تعتمد على النسب والعنصر ، فمن كان نسبه عربياً خالصاً فهو عربي خالص ومن داخل نسبه عنصر أجنبي عن العرب فهو المولد ، ثم أصبح هذا اللفظ يطلق مجازاً - كما قال الزمخشري - على الكلام المحدث الذي ليس من أصل لفتهم .

ومن الواضح أن اللفظ أطلق أولاً على الأشخاص الذين وجدوا بين العرب الخالص ثم اتسع استعماله فأطلق على الكلام المحدث الذي ليس من أصل لفة العرب ، وإنما هو كلام جديد شاع في المجتمع العربي مع ازدياد مخالطة الاجانب ، فكثر العنصر المولد ، وقل العنصر العربي الخالص النسب .

(4) انظر : الممودة ج 1 ص 56 .

الروايات العلمية عن القرن الاول الهجري الفاظ اخرى قريبة الصلة بلفظة « المولد » مثل الاعجمي والمولسي والاجنبي ، وهذه مناسبة للفترة التي شاعت فيها ، اذ لم يكن الاجانب قد تم اندماجهم بالعرب بالصورة التي حدثت في نهاية القرن الاول وبداية الثاني ، مما انتج المولدين من الاشخاص والكلام .

وتتردد الكلمة بعد ذلك بكثرة بين علماء القرن الثاني والثالث ومن بعدهم ، ولنتأمل النص التالي عن الاصمعي :

* روى ابو حاتم : قال الاصمعي : وعمر بن ابي ربيعة مولد وهو حجة ، سمعت ابا عمرو ابن العلاء يحتج في النحو بشعره ، ويقول : هو حجة - وفضل بن شريك الاسدي وابن الرقيات هؤلاء مولدون ، وشعرهم حجة - ورايته طعن في الاقيشر ، ولم يلتفت الى شعره ، وقال : لا يقال الا (رجل شرطي) قلت : قال الاقيشر :

انما يشرب من اموالنا

فاسألوا الشرطي ما هذا الغضب

قال: ذلك مولد (5) .

فالاصمعي يردد هذا اللفظ ثلاث مرات في هذا النص القصير عن هؤلاء الشعراء الذين عاش اكثرهم في العصر الاموي ، فوصفهم بانهم مولدون ، وكلامهم مولد .

هذا ... والحديث عن الاستشهاد بكلام المولدين يدخل ضمن الحديث عن الاستشهاد بكلام الموالي عامة - وليس هذا موضعه - اما الذي نحن بصدده فانه يتعلق بظاهرة خاصة من كلام المولدين وهي الالفاظ التي ترد في معاجم اللغة وكتب اللحن والتعريب ، ثم يحكم عليها بانها « مولد » ولا يقتصر على ذلك فقط ، بل يتردد معه احيانا القول بأنه ليس من كلام العرب وانه خطأ - كما في النموذجين التاليين :

* الكشخنة : مولدة ، وليست بصحيحة

* التحرير : ضد البليد ، وكان الاصمعي يقول : التحرير ليس من كلام العرب ، وانما هي كلمة مولدة (6)

فهذا النوع من الالفاظ التي يحكم عليها بانها « مولدة » مع الحكم عتيها احيانا بما يخرجها عن كلام العرب ، وعن الصواب كلية هي موضع النظر هنا .

هذا ومن المفيد أن يعلم هنا ان المولد من الالفاظ لم ينفرد في الغالب الا مع بكتب دراسية خاصة به - عدا ما ذكر عن « كراع النمل المصري » انه الف كتابا في المولد وهو مفقود - بل ذكرت امثله متناثرة بقلة في معاجم اللغة ، وبكثرة نسبية في كتب لحن العوام وكتب المعرب والدخيل . ولعل ذلك يرجع الى ان استقصاء الفاظ التوليد مع تعدد مصادرها المتسعة - كما سيأتي - لا تحد ولا يحيط بها العد ، ولذلك اقتصر على ذكر المهم منها عرضا في الكتب التي تناولت بعض الظواهر اللغوية الخاصة الطارئة على اللغة كظاهرة اللحن والتعريب .

ثانيا : التحديد النظري لمعنى التوليد في آراء الاقدمين .

* قال السيوطي : هو ما احدثه المولدون الذين لا يحتج بكلامهم ، والفرق بينه وبين المصنوع ان المصنوع يورده صاحبه على انه عربي فصيح ، وهذا بخلافه - وفي مختصر العين للزبيدي : المولد من الكلام المحدث - وفي ديوان للغارابي : يقال هذه عربية وهذه مولدة - قال في الجمهرة : الحساب الذي ترمي به هذه السهام الصغار مولد ، وقال : كان الاصمعي يقول : التحرير ليس من كلام العرب ، وهي كلمة مولدة ، وقال : الخم ، القوصرة يجعل فيها التبن ، لتبيض فيها الدجاجة ، وهي مولدة (7) .

* اورد المحبى عن ثعلب انه سئل عن التفيير فقال : هو كل شيء مولد (8) ، ثم قال : وهذا يقتضي ان كل لفظ كان عربي الاصل ، ثم غيرته العامة بهمز أو تركه أو تسكين أو تحريك ونحو ذلك مولد (9) .

* وفي الطراز المذهب : هو ما احدثه المولدون ، وقيل : كل لفظ عربي غيرته العامة (10) .

(5) فحولة الشعراء ، ص : 32 .

(6) انظر : المعرب من الكلام الاعجمي ، ص : 281 - 331 .

(7) المزهج ج 1 ، ص : 304 .

(8) مجالس ثعلب ، ص : 802 .

(9) قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل ص : 17 .

(10) الطراز المذهب فيما في اللغة من المعرب ص 8 .

* وفى الاشتقاق والتعريب : ما لم يعرفه أهل اللغة ولم ينطقوا به من الكلام ، وإنما استعمله المولدون ، وجروا عليه فى منشورهم ومنظومهم (11) .

وبلاحظ على هذه التعريفات النظرية السابقة ما يلى :

1) أن بداية الحديث عن ذلك نظريا كان من علماء القرنين الثالث والرابع ، إذ حدثت المراجعة لكل ما تقدم من آراء متناثرة فى دراسة اللغة ، كما هو واضح فبمن ورد ذكره فى النصوص ثعلب والزبيدي والقارابي اللغوي .

2) أن علماءنا الاقدمين - فيما يبدو - لم يتفقوا على اتجاه واحد فى تحديد معنى المولد فهو عند بعضهم : المحدث ، وعند الآخر : التغيير ، وعند ثالث شىء عام ، إذ يقال هذه عربية ، وهذه مولدة ، وعند رابع : كل لفظ عربي غيرته العامة .

3) أن الالفاظ التي استعملت فى تعريف المولد الفاظ فضفاضة عامة اللالة وهي بذلك معرضة للأخذ والرد فيما يتعنى بالتحديد الحاسم للمولد من الالفاظ وغير المولد منها .

4) والذي يفهم من هذه الآراء كلها أنها تدور حول امرين : اولهما : أن المولد هو التغيير عامة سواء فى ذلك ما يشمل الالفاظ المحدثه مما لم يستعمله العرب - فى رأيهم - اصلا او الالفاظ والتراكيب التي استعملها العرب ، ثم غيرت باستعمال المولدین والعوام وهذا واضح فى رأى ثعلب (ت 291) الذي سئل عن التغيير فقال : هو كل شىء مولد ، وثانيهما : أن المولد هو المحدث من الالفاظ الذي لم يستعمله العرب فالالفاظ المولدة الفاظ جديدة احدثت بعد عصر الاستشهاد فى الحضر ، وهذا واضح فى رأى الزبيدي (ت 380) الذي تابعه فيه السيوطي ، ووضح فكرته له .

وقبل هذين الرأيين يلاحظ ان جيل الاصمعي من العلماء لم يكن يعنيه التعميد النظري للمولد ، بل يحكم على الامثلة من خلال علمه بكلام العرب . اذ يقول الاصمعي - فيما نقله السيوطي - التحرير ليس من كلام العرب . وهي كلمة مولدة ، ثم يتوقف . وبعد هذين الرأيين نلاحظ ان اللغويين المقلدين فى العصر الحديث لا يخرجون عنهما ،

(11) الاشتقاق والتعريب ص : 62 .

اذ يورد صاحب الطراز المذهب - القرن الثاني عشر - كلا الرأيين دون تعليق ، كما يورد المغربي فى « الاشتقاق والتعريب » الراى الاخير فقط ، فالولد فى نظره : ما لم يعرفه أهل اللغة ، ولم ينطقوا به من الكلام ، وإنما استعمله المولدون وجروا عليه فى منشورهم ومنظومهم .

5) والذي فهمته من تلك الآراء النظرية ومن الامثلة التي صادفتها عن الالفاظ المولدة والتعليق عليها ، ان الامر قد تدرج كالاتي :

فى القرن الثاني وجه العلماء - كالأصمعي - همهم للتعليق على الامثلة المتناثرة لبيان انها مولدة ، وليست من كلام العرب ، كما وجه الاهتمام نفسه لامثلة اخرى توصف باللحن او التعريب .

وفى القرن الثالث ، فهم كل تغيير على انه مولد ، نسبة للمولدين الذين لم يكونوا خالصي النسب وفى تلك الفترة وجه اهتمام لهذا التغيير بصورة عامة ، وخصوا باهتمامهم اللحن فى بنية الكلمات أو تأليف الكلام ، فشمّل ذلك ايضا التغيير الآخر الذي يأتي من احدث الالفاظ جديدة ، وكثرت كتب اللحن فى القرن الثالث - راجع جدول ذلك - بما توجه اليه اساسا من الخطأ فى الكلام العربي ، وبما تشمله ايضا من الالفاظ المستحدثة على قلة ويشار اليها بلفظة « مولد » ومثل هذا الراى نظريا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

وفى القرن الرابع خصص العلماء نظريا المولد بأنه الالفاظ المحدثه ، وان كان عمليا لم يخرج قبل ذلك عن هذا المفهوم لا فى القرن الثاني ولا فى القرن الثالث ، وان دخل مع غيره تحت مفهوم « التغيير العام » فى القرن الثالث .

ومع كل ذلك ، فان « المولد » من الالفاظ لم يلق عناية خاصة من العلماء توجه للتأليف فيه ، فبقيت امثله متناثرة بين كتب تناولت ظواهر لغوية متخصصة كاللحن اولا ثم التعريب ثانيا .

ثالثا : مصادر التوليد والتمثيل له

تتلخص مصادر التوليد عن طريق ملاحظة كلماته فى الامور الآتية :

1 - الارتجال بالاشتقاق .

2 - التعريب بعد عصر الاحتجاج .

3 - التحويل من المعنى اللغوي الى معنى آخر مولد . Semantic Shift

اما التعريب بعد عصر الاحتجاج فيقصد به ان ينقل المولدون كلمة من لغة اجنبية الى اللغة العربية ، وتختص باسم « مولدة » للفرقة بينها وبين الكلمات التي عربها العرب انفسهم .

من ذلك مثلا - كما يقول الجواليقي - كلمة (قطربل) فهي كلمة اعجمية ، وليس لها مثال في كلام العرب البتة ، ولا توجد في الشعر القديم ، وانما ذكرها المحدثون .

ومن ذلك - كما يقول الخفاجي - كلمة (شاش) معروف ، يلف على الرأس وبعد اللف يسمى عمامة ، وهو مولد منقول من اللغة الهندية .

اما التحويل من المعنى اللغوي فيقصد به ان يكون للكلمة معنى معين ، استعملت به عند العرب ثم حولها المولدون عن هذا المعنى الى معنى آخر ، واستعملوها فيه .

ومن ذلك مثلا كلمة (منخطف اللون) لمن تغير لونه بسرعة ، فكأنه خطفه خاطف والعرب لم تقله ، وانما ولده المولدون .

واذا لوحظ ان هذا المصدر الاخير يتعلق بتطور معاني الكلمات ، وان هذا التطور في حركة دائبة لا تتوقف ، لا تضح ان هذا المصدر من مصادر التوليد ، يصعب احصاء الكلمات الناتجة عنه ، ومع ذلك فقد اورد العلماء بعض نماذجه فيما ذكروه من نماذج التوليد المتناثرة .

وسأقدم هنا عشر كلمات من المولد فقط ، ومن كتاب واحد هو (شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل) مرتبة حسبما وردت في ذلك الكتاب مع ذكر تعليق الخفاجي عليها ، لربطها بعد ذلك بمصادر التوليد السابقة ، وهي :

1 - بطاقة : بمعنى رقعة صغيرة ، مولدة ، وجاء في فقه اللغة : انها معربة عن الرومية .

2 - الجريدة : دفتر ارزاق الجيش في الديوان ، وهو اسم مولد .

3 - شراقي : التشريق عند اهل مصر الا تسقى الارض بماء النيل ، والارض يقال لها شراقي وهي مولدة ، مأخوذة من التشريق ، بمعنى التقديد ، لانها متقددة .

4 - طبق : قال : اطل الله بقاءك ، وهي مولدة

ومن الحق اولاً ان يقال : ان الناس العاديين الذين استعملوا المولد ، لم يعرفوا اشتقاقا ولا غيره ، ولم يكونوا يقيسون الامور بمقاييس الصرف وتقنين الكلام ، بل انهم يمارسون الكلام دون بحث عما وراء ذلك ، وبملاحظة ظاهرة التوليد في الالفاظ التي حدثت دون قصد يمكن تصنيفها في الامور الثلاثة السابقة .

فاما الارتجال بالاشتقاق فمعناه ان يشتق المولدون كلمة من مادة عربية يعرفها اهل اللسان ، لكنهم لم يعرفوا الكلمة المذكورة ، ولم يشتقوها ، فهي اذن كلمة جديدة على الكلام العربي المتوارث .

واذا صح ان تذكر سمات معينة لذلك الذي تم عن طريق الاشتقاق ، فانه يلاحظ فيه الاتي :

أ - استخدام النواة الدلالية او حروف الاصول ، فمثلا كلمة (فسقية) مولدة ومادة (ف. س. ق.) موجودة في اللغة من قبل بمعنى الخروج .

ب - مجيء كلمات على الصيغ الصرفية ذات المعاني ، مثل كلمة (حرار) لبائع الحرير ، فهي كلمة - كما يقول الخفاجي - مولدة ، وقد جاءت على صيغة (فعال) التي تدل على النسبة لكن العرب لم يستعملوها من قبل .

ج - استخدام حروف الزيادة ذات المعاني ، فالالف والنون مثلا تدل على المطاوعة ، ومن ذلك الكلمات المولدة (انكسار الضوء وانعكاسه) .

د - وسائل تعديل الصيغ في اللغة العربية ، كالهزرة والتضعيف والتصغير ، ومن ذلك الكلمات المولدة (الابراء والفرغرة والجديري) .

وقد لعب التوليد بالاشتقاق دورا مهما بوسائله السابقة في أسماء الفرق الدينية وآرائها ، كما يلاحظ من الكلمات الآتية :

الثنوية - القدرية - الشعوبية - الخوارج - الممثلة - الفلاة - المشبهة - المرجئة - التصوف - التشيع - الرافضة - الزندقة - وكذلك لعب دورا مماثلا في أسماء العلوم ومصطلحاتها .

5 - فوارة الماء : معروفة ، وهي مولدة ، قال الشريف العقيلي :

من حول فوارة مركبة

قد انحنى ظهر مائها تعباً

6 - فذلكة : لفظة مولدة ، سمعتها ، وعرفت معناها .

7 - قصف : بمعنى اللهب ، استعمله المولدون في أشعارهم ، وأصل معناه كرجض صغير .

8 - كيمياء : لفظة مولدة من اليونانية ، وأصل معناها الحيلة والحذق .

9 - ماهية : بمعنى الحقيقة ، نسبة الى (ماهو !؟) مولدة ، لم تسمع .

10 - مقامة : مولدة محدثة ، لم تقع في كلام احد من المتقدمين ، لكن لها وجه من المجاز ، حيث سماها ما يقام في المجلس من حديث (مقامة) (12) .

وبملاحظة الكلمات العشر السابقة والتعليق عليها يتبين انه يتمثل فيها مصادر التوليد الثلاثة السابقة كلها وقد يجتمع في كلمة واحدة أكثر من مصدر واحد ، كما في كلمة (شراقي) فيها الاشتقاق والتحويل .

فالاشتقاق واضح في الكلمات المولدة (شراقي - طلبق - فوارة - فذلكة - ماهية)

والتعريب واضح في الكلمات المولدة (بطاقة - جريدة - كيمياء) .

والتحويل عن المعنى بين في الكلمتين (قصف - مقامة) .

وليس ثمة داع ماس لتفصيل الكلام في كل كلمة على حدة .

وبعد :

فقد تكفلت هذه الفقرة ببيان ما يتعلق بالتوليد من حيث معناه ومصادره الدراسية واللغوية .

أما ما يتعلق بنظرة علمائنا الاقدمين له من حيث التصويب والتخطئة فهو موضوع الفقرة التالية ان شاء الله .

— ◆ —

نظرة النحاة للتوليد في ظل الاصرار على نقاء اللفظة :

قبل الحديث المباشر عن نظرة النحاة للمولد ينبغي التنبيه الى الامور الآتية :

أولاً : التفريق بين المولدين والاستشهاد بشعرهم في دراسة اللفظة بمستوياتها المختلفة وبين ما نحن بصده من الحكم على ظاهرة خاصة هي اللفاظ التي يعقب عليها بكلمة « مولد » او « مولدة » .

والامر الاول موضعه الاستشهاد باللفظة ، ويحتاج الى تفصيل واسع خلاصته ان علماءنا الاقدمين قد نظروا الى المولدين عموماً بشك وريبة ، وترتب على ذلك المبالغة في التصون من كلامهم ، واعتمدوا في هذا التصون على التحديد الزمني الذي اختلف مداه بين التشدد التام والتسامح النسبي ، فأبو عمرو بن العلاء كان لا يحتج ببيت اسلامي قط ، واشتهر عنه قوله « لقد أحسن هذا المولد حتى هممت ان أمر صبياننا بروايته يعني بذلك شعر جرير والفرزدق » فالشعر الجاهلي وحده هو الجدير بالعناية والدراسة لديه ، وما عداه مرفوض . أما الاصمعي وغالبية العلماء فقد تسامحوا نوعاً في نظرهم لتحديد الزمني ، وعلى ما هو المشهور عنهم قبلوا ما جاء من مادة اللفظة حتى حوالي منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً ، وشملت هذه الفترة بالطبع كثيراً من المولدين الذين روى العلماء شعرهم ، واعتبروه حجة ، كما يوضح ذلك النص الآتي :

* عن ابي حاتم عن الاصمعي قال : عمر بن ابي ربيعة مولد ، وهو حجة ، سمعت ابا عمرو ابن العلاء يحتج في النحو بشعره ويقول : هو حجة .

وفضلة بن شريك الأسدي وابن الرقيات ، هؤلاء مولدون ، وشعرهم حجة (13) .

ثانياً : ان النظرة التي نرصدها هنا تتعلق بالالفاظ المولدة من حيث صيغها الشكلية لا من حيث معانيها ، فقد قبلت الالفاظ المولدة من حيث المعنى ، لكنها رفضت من حيث النظرة اللغوية ، وترتب على ذلك ان تعتبر الكلمة فصيحة ، لكنها مرفوضة لغوياً لانها مولدة ، وان تدرس في الادب ، لتعبرها عن المعنى ، لكنها تعارض في دراسة اللفظة ، لانها ليست من كلام العرب .

(12) انظر : « شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل » الصفحات الآتية على التوالي : 36 - 62 -

115 - 129 - 152 - 153 - 154 - 167 - 186 - 189 .

(13) فحولة الشعراء ، ص : 39 .

* كان الأصمعي يقول : التحرير ليس من كلام العرب ، وإنما هي مولدة ، وقد جاء في الشعر الفصيح ، قال الأسود بن يعفر :

يوم لا ينفع الرواغ ولا يقدم الا المشع التحرير (14)

* وقال ابن جنى : المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون (15) .

ثالثا : ان نظرة علمائنا الاقدمين للمولد من حيث التصويب والتخطئة لم ترد عنهم - فيما أعلم - بصراحة وحسم ، وبعبارة أخرى : لم يدرس التوليد في الالفاظ - حتى عند المتأخرين - باعتباره موضوعا متكاملا يتبين منه موقفهم المباشر منه والذي جاء عنهم في ذلك الموضوع تعليقات قصيرة متفرقة على بعض الأمثلة المتناثرة التي تذكر في المعاجم او كتب اللحن والتعريب .

لذلك ، فان رصد موقفهم من الالفاظ المولدة يعتمد على هذه التعليقات وتجميعها وقد تبين منها أنهم حكموا عليها بالآتي :

- 1 - الالفاظ المولدة ليست من كلام العرب .
- 2 - بعض الالفاظ المولدة خطأ .

وينبغي تقديم نماذج تثبت هاتين الفكرتين أولا ، لمعرفة المستوى الصوابي لنظرتهم أخيرا .

وقبل عرض هذه النماذج ينبغي ايضا التنبيه الى ان معظم امثلة المولد مسكوت عن التعليق عليه فيما يخص الفكرتين السابقتين ، وهذا المسكوت عنه لا يثبت حكما ولا ينفيه . اذ يقتصر مع وروده على أنه مولد فقط ، وعرض امثلة منه أمر سهل ، ولكنها لا تفيد كثيرا في معرفة نظرة العلماء اليه ، ولذا كان من الافضل الاقتصار على ايراد نماذج من الامثلة التي ذكر معها آراء العلماء حول الفكرتين السابقتين لاثباتهما .

المجموعة الاولى :

- 1 - قول العامة : هم فعلت مكان أيضا ، وبس مكان

- (14) المعرب من الكلام الاعجمي ، ص : 331 .
- (15) الخصائص ط ص 24 .
- (16) ذبيل الفصيح ، ص : 116 .
- (17) ، (18) شفاء العليل ، ص : 14 - 15 .
- (19) التنبيه على غلط الجاهل والنبه ، ص : 12 .
- (20) ، (21) المعرب من الكلام الاعجمي ص : 224 - 281 .

حسب ، وله بخت مكان حظ ، كله مولد ، ليس من كلام العرب (16) .

- 2 - اطراف : جمع (طرف) بالسكون مولد ، وانما هو جمع طرف بالفتح .

قال الخليل : الطرف لا يثنى ولا يجمع ، لانه مصدر (طرف) اذا حرك طرفه وفي الفائق : انه لم يرد به سماع (17) .

- 3 - التشويش : شوش بمعنى خلط ، واجمع اهل اللغة على ان التشويش لا اصل له في العربية ، وانه من كلام المولدين (18) .

- 4 - الانانية : هي اختراع محض لا اصل لها (19) .

فالعبارات التي وردت مع هذه الامثلة بعد الحكم عليها بأنها « مولد » هي « ليس من كلام العرب » و « لم يرد به سماع » و « لا اصل له في العربية » و « اختراع محض لا اصل لها » يفهم منها ان كلام العرب صاحب الاصل الذي ورد به السماع قد اعتمد على تحديده بعرف علمي اعتمد على زمن محدد في الحضر ، وان هذا الزمن الذي امتد الى حوالي منتصف القرن الثاني الهجري على ما هو المشهور قد وقف حاجزا علميا يجعل ما وراءه من كلام العرب ، وما يأتي بعد ذلك ليس من كلامهم وهو اختراع محض لا اصل له .

المجموعة الثانية :

- 1 - الطرش : ليس بعربي محض ، بل هو من كلام المولدين ، وهو بمنزلة الصمم عندهم (20) . قال ابو حاتم : لم يرضوا باللكنة حتى صرفوا له فعلا ، فقالوا : طرش يطرش طرشا .
- 2 - الكشخنة : مولدة ، وليست بصحيحة (21) .
- 3 - وتقول : (هذا جواب كثير) .

قال العسكري : والعامية تقول في جمع الجواب جوابات واجوبة ، وهو خطأ لان الجواب مثل الذهب .

المقصود من الخطأ في عرف علماء اللغة بأنه الخطأ الذي يخرج المولد به عن كلام العرب الذي يصح الاحتجاج به ، وان كان المولد بذلك الاعتبار لا يخرج عن صحة الاستعمال في التعبير عن المعاني عند المتأخرين .

وليس لدى من الأدلة الحاسمة ما أرجح به أحد الاحتمالين ، وان كنت أميل الى الاحتمال الثاني اعتمادا على ان علماءنا قد أخرجوا المولد من الكلام العربي في تعريفهم النظري له ، وفي نصهم على ذلك في بعض أمثله ، ولما هو معروف عنهم من اعتمادهم على التحديد الزمني الذي بمقتضاه رفض ما جاء بعد ذلك من الظواهر اللغوية الجديدة ومنها المولد .

أخيرا :

نتساءل عن المستوى الصوابي الذي وجه نظرته للمولد من الالفاظ ، فأخرجوه به عن كلام العرب ؛ وحكموا على بعضه بخطأ الاستخدام في دراسة اللغة ، انه باختصار (التحديد الزمني المعتمد على عرف العلماء لا الاستعمال اللغوي المعتمد على عرف المتكلمين) هذا هو الأساس !!

اما مدى توفيقهم فيه ، فله موضع آخر في القسم الاخير ان شاء الله .

المعرب

وجهة نظر الاقدمين ، ليكون فهمه لآرائهم عن ضوابط المعرب متسايا بالموضوعية والانصاف لهم ولنفسه .

وقبل كل ذلك ينبغي تتبع الشامل الدقيق للظروف التي هيأت للكلام الاعجمي طريقه للسان العرب ، وهي ظروف متنوعة ومتشابهة اجتماعيا ولغويا ، خصوصا مع المدى الزمني الطويل الذي حدث فيه اللقاء بين العرب وغيرهم من الامم .

هذا ما ينبغي ان يتهيأ للدراسة موضوع التعريب ، وهو - بحق - جهد ثقيل ليس في طوقنا الآن الوفاء به ، كما انه ليس من هدف هذا البحث الوفاء به ، اذ هو

وقال سيبويه : الجواب لا يجمع ، وقولهم : جوابات كثير وأجوبة كثير مولد ، وانما يقال : جواب كثير (22) .

4 - وتقول : شوشت الشيء اذا خلطته ، فاما التشويش فأجمع أهل اللغة انه لا اصل له في العربية ، وانه مولد ، وخطئوا الليث فيه (23) .

5 - انحفظ وانقرأ وانكتب : مستحدث ، استحدثه المولدون مما لا يعتمد بوجوده ولا يعبا بكونه (24) .

فقد وصفت الكلمات المولدة السابقة بالكثرة او عدم الصحة او الخطأ ، او انها مما لا يعتمد وجوده ولا يعبا بكونه ، وكلها تدور حول معنى الرفض والتخطئة ، والدارس في ذلك امام احتمالين :

اولهما : ان الحكم بالتخطئة على بعض الالفاظ المولدة خاص بتلك الالفاظ وحدها ، ويترتب على ذلك امر آخر هو : ان من الالفاظ المولدة ما هو خطأ ، كالنماذج السابقة ، وما هو صحيح ، وهو ما لم يصرح بشيء عنه .

وثانيهما : ان الحكم على بعض نماذج المولد بالخطأ ينسب ايضا على المسكوت عنه ، مع تخصيص

ينبغي منذ البداية الاعتراف بان الخوض في موضوع التعريب والحديث عن المعرب من الكلمات امر لا سهولة فيه ولا يسر .

ذلك انه ينبغي لمن يتصدى لهذا الموضوع ان يكون على دراية كافية بمدد من اللغات التي يقال ان العرب قد نقلوا قديما من الفاظها ، وذلك كي يتمكن من التمييز بين ما هو معرب حقا وله اصل اجنبي ، وما ادعى فيه التعريب من الكلمات دون سند علمي يعتمد به ، كما نص على ذلك علماءنا الاقدمون انفسهم .

يضاف لذلك ما يجب من الامام الدارس لهذا الموضوع بقدر كاف من دراسة الاصوات والصرف من

(22) تقويم اللسان ورقة 11 .

(23) ذيل الفصح ص 108 .

(24) سهم اللاحاظ في وهم الالفاظ ورقة 5 .

مخصص للنظر الى قضية معينة هي « الصواب والخطأ » وهو بذلك لا يتسع للاستقصاء والتتبع .

والكلمات المعربة باعتبارها ظاهرة طارئة على اللغة العربية الاصلية ، فقد نظر اليها العلماء بحذر ، وقاموها بوضع شرائط الصياغة وسمات التعريب .

لذلك فان ما يدخل في امكاني وامكان هذا البحث هو رسم صورة واضحة للملاح - وان كانت مختصرة - للأمور الثلاثة الآتية :

1 - حركة التعريب وتطورها استعمالا ودراسة .

2 - جهود الاقدمين لاختراع المغرب لمسلك الصيغ العربية .

3 - المستوى الصوابي في نظرة الاقدمين للمعرب بين شرائط الصياغة والاستعمال .

حركة التعريب وتطورها استعمالا ودراسة :

في كتابة هذه الفقرة ينبغي بيان الامور الآتية :

1 - الصورة العلمية لحركة التعريب في الكلام العربي في عصر الاستشهاد في الحضرة .

2 - الصورة العلمية لدراسة المعرب في الكلام العربي بعد عصر الاستشهاد .

من الحق ان الدارس لا يملك النصوص الكثيرة لاثبات وجود الكلمات المعربة في اللغة العربية في الجاهلية ، ولكن هناك من الظروف والادلة ما يقطع بحدوث ذلك فيها ، فالعرب في الجاهلية لم تكن أمة منظوبة على نفسها ، بل فرضت عليهم ظروف حياتهم الاتصال بمن جاورهم من الامم ، سواء اكان ذلك عن طريق التجارة او الغزو او الوفادة ، وهذه كلها وسائل للمخالطة واللقاء ، ويستتبعها نقل الالفاظ من اللغات الاخرى ، وتداولها بين العرب ولقد استعمل بعض الشعراء الجاهليين الفاظا غريبة في شعره مما دعا العلماء فيما بعد الى عدم الاحتجاج به ، فامية بن ابي الصلت مثلا كان - فيما يقال - يستعمل الفاظا غريبة

(25) راجع : المعرب في القرآن الكريم ص 199 .

في شعره فيسمى الآله « السلطيط » والسماء « صاقورة وحاقورة » وأغلب الظن ان هذه الالفاظ كلها لم تكن من ابتداعه ، بل كانت مما اطلع عليه في الكتب الدينية التي يقال انه كان يداوم قراءتها ، و « عدي بن زيد العبادي » كان من نصرائي الحيرة ، وقد عاش فترة في البلاط الفارسي ، والمعتقد ان هذه الفترة قد انعكس تأثيرها عليه حضاريا ، فلان شعره ، كما انعكس تأثيرها عليه في نقل الالفاظ من الفارسية واستخدامها بين العرب .

ولم تكن الوفود العربية تنقطع عن الرحلات الى بلاد الفرس والروم والحيرة وغان والحبشة والهند ، والنتيجة بالضرورة تبادل الالفاظ بين العرب والاجانب .

والدليل العلمي الحاسم على وجود المعرب من الالفاظ في الجاهلية هو القرآن الكريم ، فقد احتوى على الفاظ كثيرة وصفها بعض الصحابة والتابعين - فيما روي عنهم - انها من غير لغة العرب ، كما الف العلماء في ذلك كتابا خاصة ، وصنف السيوطي وحده كتابين في هذا الموضوع هما : « المتوكلي فيما في القرآن من المعرب » و « المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب » وقد جمع فيهما - كما هي عادته - مجهودات السابقين عليه في الافكار والالفاظ .

ووجود المعرب في القرآن قضية علمية اختلف حولها العلماء اختلافا كبيرا على رأيين : أحدهما : وجود المعرب في القرآن ، والى ذلك ذهب بعض الصحابة والتابعين والعلماء منهم ابن عباس ووهب بن منبه وابن مسعود وسعيد بن جبير وعكرمة ومجاهد وعطاء والضحاك ، والسدي وأبو عمران الجويني وعمرو بن شرحبيل وأبو موسى الاشعري والزمخشري وابن الحاجب والسيوطي وغيرهم .

وثانيهما : ان القرآن لا يحتوي على غير العربي من الالفاظ ، وهو مذهب كثير من العلماء ومنهم الامام الشافعي وأبو عبيدة وابن فارس وابن جرير الطبري ، والباقلاني والرازي وغيرهم (25) .

وليس مما يفيد كثيرا هنا عرض التفاصيل لكلا الرأيين وأدلتها والرد عليها ، وانما المفيد في ذلك فهم الامور الآتية :

أولا : أن الدارسين المتأخرين قد ارتضوا الرواية التالية عن أبي عبيد القاسم بن سلام ، وكأنما وجدوا فيها حلا لهذه القضية ، وخروجا من هذا الخلاف ، وقد أوردها الجواليقي بعد أن أورد قول أبي عبيدة : من زعم أن في القرآن لسانا سوى العربية فقد أعظم على الله القول ، واحتج بقوله تعالى « إنا جعلناه قرآنا عربيا » - والرواية هي :

* قال أبو عبيد : وروى عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم في أحرف كثيرة أنه من غير لسان العرب ، مثل (سجيل والمشكاة واليتم والطور وأباريق واستبرق) وغير ذلك فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة ، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب ، وذهب هذا إلى غيره ، وكلاهما مصيب إن شاء الله تعالى .

وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل ، فقال أولئك على الأصل ، ثم لفظت به العرب بالسنتها ، فعربتة ، فصار عربيا إياه ، فهي عربية في هذه الحال ، أعجمية الأصل فهذا القول يصدق الفريقين جميعا (26) .

وقد نقل هذه الرواية نفسها من جاء بعد الجواليقي ودرس موضوع التعريب في القرآن كالسيوطي وغيره .

ثانيا : أنه سواء أكانت الألفاظ الواردة في القرآن من لغات أخرى أعجمية باعتبار الأصل عربية باعتبار الحال : أو أعجمية باعتبار الأصل والحال ، فإن ورودها في القرآن يدل على أن العرب قد فهموها وتقبلوها ، وفهمهم لها يدل على شيوعها بينهم من قبل أن يأتيهم بها ، وهذا يثبت ما نحن بصدده من وجود الألفاظ المنقولة من لغات أخرى في الجاهلية ، ومن استمرار ذلك حين جاء الإسلام .

ثالثا : يبدو أن الذين رفضوا وجود المعرب في القرآن سيطر عليهم الوازع الديني أكثر من تقرير الواقع اللغوي ، ولذلك فإن السيوطي حين أورد هذه

الألفاظ في كتابه ساق بين يديها أسانيد نسبتها إلى الصحابة والتابعين ، كأنما يتحرز هو أيضا من القول بذلك بنفسه ، وقد عدد اللغات المنقول عنها تلك الألفاظ ، فأوصلها إلى عشر ، وهي الحبشية والفارسية والرومية والهندية والسريانية والعبرانية والنبطية والقبطية والتركية والزنجية والبربرية ،

وذكر تحت كل لغة الألفاظ المعربة منها في القرآن ، وعددها جميعا 124 كلمة ، ومن نماذج ذلك :

* أخرج ابن مردويه عن ابن عباس في قوله تعالى (تتخذون منه سكرا) قال : السكر بلسان الحبشة : الخسل .

* أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك قال : الاستبرق : الديباج الغليظ بالفارسية .

* أخرج ابن المنذر عن وهب بن منبه في قوله تعالى (فصرهن) قال : قطعهن بالرومية .

* أخرج أبو الشيخ عن جعفر بن محمد عن أبيه في قوله تعالى (يا أرض ابلعي ماءك) اشربي بلغة الهند .

* أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله تعالى : (يحمل أسفارا) قال : كتبا ، والكتاب بالنبطية يسمى سفرا (27) .

ولا يستطيع المرء الجزم القاطع بصحة نسبة هذه الألفاظ في القرآن إلى اللغات التي قيل أنها جاءت منها ولا بصحة نسبة هذه الروايات المسندة إلى الصحابة والتابعين ، لأن ذلك يحتاج لمعرفة تلك اللغات في العصور القديمة مما لا يتوافر لي ، ولعل ذلك لم يتوافر لمن نسب إليهم ذلك من الصحابة والتابعين والدارسين من العلماء .

والذي أعتمه أن كلمة (بلع) عربية أصيلة قال عنها صاحب القاموس (بلعه كسمعه ابتلعه) .

(26) المعرب من الكلام الأعجمي ص 4 - 5 .

(27) انظر في هذه النماذج : المتوكلي فيما وقع في القرآن من المعرب ، الأوراق 3 - 4 - 5 - 6 على

التوالي .

وان كلمة اسقرا كلمة موجودة في اللغة العبرية
 (٦٢٥) فهل كانت موجودة في النبطية ايضا
 قبلهما كليهما او معهما ؟ ربما !! وهذا يدفع الى كثير من
 الحذر في اخذ هذه الاقوال وتلقيها ، وغاية ما يستطيع
 قوله : ان هذه الاقوال تدل بمجرد ورودها على وقوع
 الفاظ معربة في الكلام العربي في عصور مبكرة ، وقد
 استخدم القرآن بعض هذه الالفاظ حين نزل لمخاطبة
 العرب .

ومع مجيء الاسلام ازداد اختلاط العرب
 بالاجانب بالفتح والهجرات والرق والخدمة ، ويترتب
 على ذلك استخدام الالفاظ الاجنبية في العربية ،
 ووجود الفاظ عربية في اللغات التي احتكت بالعربية ،
 وهذه الالفاظ المعربة قد ضم الكثير منها فيما بعد
 المعاجم العربية والمصنفات الخاصة بالتعريب دون
 اشارة الى تاريخ استخدامها في اللغة العربية . ومع
 ذلك فمن المؤكد ان حركة النقل اللغوي في القرن
 الاول قد استمرت وزادت عما كان عليه الامر في
 الجاهلية .

على ان اهم موقف واجه العرب فيما يتعلق
 بالتعريب جاء في بداية القرن الثاني الهجري حين
 اتسع نشاط الثقافة العربية تأليفا وترجمة فازدادت
 الحاجة لكلمات جديدة ومصطلحات جديدة ، يقول
 السيوطي : « قال محمد بن علي الخراساني : المنصور
 اول خليفة ترجمت له الكتب السريانية والاعجمية
 بالعربية ككتاب كيلة ودمنة واقليدس » (28) والذي
 اعتقده ان حركة الترجمة نشطت قبل المنصور بزمن
 بعيد ، واستمرت بعده في ازدياد وقوة . والمهم ان
 العرب واجهوا موقفا لغويا جديدا لسد حاجتهم
 لمتطلبات التأليف والترجمة ، وتغلبوا على ذلك بأمرين :

الاول : التصرف في مدلول الكلمات العربية
 الاصل مثل الفاعل والمفعول والموضوع والمحمول
 وذلك بتحويل المعنى اللغوي الى معنى اصطلاحى .

الثاني : نقل الالفاظ الاعجمية نفسها الى اللغة
 العربية : واكثر ما كان ذلك في اسماء النبات والحيوان
 والآلات والأمراض والمآكل وسلع التجارة .

وفي حوالي منتصف القرن الثاني الهجري توقف
 الاستشهاد باللغة في الحضرة ، وشمل ذلك ايضا
 ظاهرة التعريب في الالفاظ ، اما ما نقل بعد تلك الفترة

(28) تاريخ الخلفاء ص : 105 .

من الالفاظ الاجنبية ، فقد اطلق عليها اسم « المولد »
 وقد تقدمت دراسته .

ذلك عرض مختصر لحركة التعريب في فبيرة
 الاستشهاد ، فكيف تمت دراسته بعد ذلك ؟؟

كان من الطبيعي ان يهتم علماءنا - رحمهم الله -
 بظاهرة التعريب كما اهتموا بغيرها من الظواهر الطارئة
 على الكلام العربي ، وذلك بهدف دراستها وجمع
 روايات السابقين المتناثرة عنها والتمييز بين الكلمات
 المعربة وغيرها .

وفي رصد جهود العلماء في هذه الظاهرة يتبين
 انه قد تناولها اولاً النحاة واصحاب المعاجم والفقهاء
 والمفسرون تناولوا سريعا في اطار الاتجاه العام
 لمؤلفاتهم .

فالنحاة تناولوا هذه الظاهرة مهتمين ببنية
 الكلمات المعربة ، وخضوعها لشرائط الصياغة العربية ،
 كما تناولوها ايضا في باب علل المنوع من الصرف
 وبدأ ذلك بكتاب سيبويه الذي جاء فيه عنوان نصه :
 « هذا باب ما اعرب من الاعجمية (ج 2 ص 342) ،
 واورد تحت هذا العنوان ما يتعلق بإبدال الحروف
 وطرق الصياغة واللاحق للكلمات المعربة ، وتابعه على
 ذلك النحاة بعده .

واما اصحاب المعاجم فيوردون بعض الكلمات
 المعربة لذكر معانيها ، ويقفون على ذلك بأنها معربة مع
 النص على اللغة التي عربت منها .

اما الفقهاء والمفسرون فقد اهتمهم من ذلك كله
 وقوع المعرب في القرآن الكريم ومناقشة هذه الناحية
 بالرفض او القبول ، فالامام الشافعي (ض) تناول
 هذا الموضوع في كتابه (الرسالة ص 41 - 45)
 فأثبت انه لا يوجد في القرآن غير العربي ، ورفض
 آراء المخالفين له في تلك الفكرة .

اما تخصيص ظاهرة التعريب وكلماته بمؤلفات
 مستقلة ، فقد تأخر - فيما أعلم - الى القرن السادس
 الهجري ، وبدأ ذلك بكتاب الجواليقي (المعرب من
 الكلام الاعجمي) وتوالت بعده الجهود الخاصة بتلك
 الظاهرة بقلة اولا ، ثم بكثرة في العصر الحديث كما
 يتضح ذلك من الجدول الآتي لهذه المؤلفات مرتبة
 بحسب وفاة مؤلفيها مما دخل في امكاني معرفته :

الإشارة الى وجوده	المؤلف وتاريخ الوفاة او طبع الكتاب	اسم الكتاب
مطبوع	لابسي منصور الجواليقي (ت 539)	1 - المعرب من الكلام الاعجمي
مخطوط	عبد الله بن محمد البشبيشي (ت 820)	2 - التذيل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل
مخطوط	جلال الدين السيوطي (ت 911)	3 - المتوكلي فيما في القرآن من المعرب
مخطوط	جلال الدين السيوطي (ت 911)	4 - المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب
مخطوط	ابن كمال باشا (ت 940)	5 - التعريب (رسالة)
مخطوط	شهاب الدين الخفاجي (ت 1096)	6 - شفاء الفليل فيما في كلام العرب من الدخيل
مطبوع	مصطفى المدني (قرن \ 11)	7 - المعرب والدخيل
مخطوط	محمد الامين المجبي (ت 1111)	8 - قصد السبيل فيما في اللفظة من الدخيل
مطبوع	محمد نهائي (ت 1185)	9 - الطراز المذهب في الدخيل والمعرب
مخطوط	احمد القوصي (ت قرن \ 13)	10 - المعرب في القرآن الكريم
مطبوع	رشيد عطية البناني (ت 1898 م)	11 - الدليل الى مرادف العامي والدخيل
مطبوع	طاهر بن صالح الدمشقي (طبع 1337)	12 - التقريب لاصول التعريب
مطبوع	احمد عيسى (طبع 1342)	13 - التهذيب في اصول التعريب
مطبوع	مصطفى المغربي (طبع 1366)	14 - الاشتقاق والتعريب

ويلاحظ على هذه الجهود ما يلي :

ثالثا : كلمة (الدخيل) جعلت عنوانا لبعض هذه الكتب مستقلة او مع غيرها من المعرب او العامي ، ويبدو ان هذه الكلمة اعم من كلمة المعرب ، اذ تشمل ما نقل الى لغة العرب سواء جرت عليه احكام التعريب او لم تجر عليه ، وسواء اكان في عصر الاستشهاد او بعده ، وهو ما اطلق عليه اسم « المولد » .

رابعا : الكتب الاربعة الاخيرة مؤلفة حديثا ، ولذلك فان مادتها العلمية لا تقتصر على تناول المعرب قديما فحسب ، بل تزيد عليه ما حدث في العصر الحديث من ذلك .

واخيرا : فقد كانت هذه الفقرة خاصة بتوضيح الحركة العلمية للتعريب استعمالا ودراسة وبهنا منها الجانب اللغوي الذي تتكفل بيانه الفقرة التالية ان شاء الله .

اولا : ان التأليف في هذه الظاهرة قد تأخر نسبيا عن غيرها من الظواهر اللغوية التي تناولتها فترة المراجعة في القرن الرابع وما تلاه ، ولعل ذلك يعود الى صعوبة الحديث عن هذه الظاهرة ، لما تستلزمه من معرفة لفات متعددة للحديث فيها ، وهذا لا يتيسر للكثير من الناس ، ولعل هذا يفسر اعتماد هذه المؤلفات كثيرا على اقوال السابقين - مسندة احيانا - في القول بالمعرب .

ثانيا : وضحت ظاهرة اخرى في كتب التعريب ، وهي التمهيد لذكر الكلمات المعربة بمقدمة علمية تتناول الافكار الخاصة بهذه الظاهرة ، كتحديد معناه وفائدته وضوابط النحاة له ، ووقوعه في القرآن ، وغير ذلك مما يفيد منه الدارس فائدة حقيقية ، ومما لم يحدث لظواهر اخرى مماثلة كاللحن والتوليد مثلا .

نظرة الاقدمين للمعرب وجهودهم في اخضاعه لمسلك الصيغ العربية

دارت دراسة علماء اللغة الاقدمين للمعرب حول تحديد معناه ، والمقصود منه ، ووضع الضوابط لصيغه ، ومعرفة هذه الامور الثلاثة تؤدي الى استخلاص المستوى الصوابي لموقفهم منه .

وعلى هذا فان منهج كتابة هذه الفقرة يتحدد بالاتي :

- 1 — التحديد النظري لمعنى المعرب .
- 2 — المقصود بالمعرب فيما نقل من اللغات الاعجمية الى العربية .
- 3 — جهود النحاة في اخضاع المعرب لمسلك الصيغ العربية .
- 4 — المستوى الصوابي لموقف الاقدمين من المعرب .

التعريب باختصار هو : نقل الكلمة مع عرفها الاجنبي ، وحول هذا المعنى جاءت تعريفات الاقدمين النظرية له :

* قال سيبويه : اعلم انهم مما يغيرون من الحروف الاعجمية ما ليس من حروفهم البتة ، فربما الحقوا ببناء كلامهم ، وربما لم يلحقوه (29) .

* وجاء في شفاء العليل : التعريب نقل اللفظ من العجمية الى العربية ، والمشهور فيه التعريب وسماه سيبويه وغيره اعرابا ، فيقال حينئذ معرب ومعرب (30) .

* وجاء في الطراز المذهب : التعريب من باب التفعيل ، ومن معانيه التكلف ، لان العرب تكلفوا ادخال اللفظ العجمي في لغتهم ، وتصرفوا فيه بالتغيير عن مناهجه ، والتغيير فيه اكثر من عدمه ، واجروه على وجه الاعراب ، وتفوهوا به على منهجهم (31) .

ويتضح من هذه التعريفات الثلاث السابقة انها تتجه جميعا الى وصف الناحية العملية واللفظية في

عملية التعريب ، اذ ينقل العرب هذه الالفاظ او يغيرونها - حين يأخذونها - كما عبر سيبويه ، او يتكفون ادخالها في لغتهم كما فهم غيره من معنى التعريب ، ويترتب على ذلك احكام لفظية من الحاق او تغيير او اعراب .

اما ناحية معنى الكلمة المعربة فقد انصرفوا عن التعرض لها في هذه التعريفات ، ويبدو ان سبب الانصراف عن ذلك هو شيوع العرف بين العلماء من ان الكلمة المنقولة من لغة اخرى تنقل ومعها معناها في اللغة المنقول عنها قبل ان تعرب ، كما جاء في كشف اصطلاحات الفنون نص على هذه الناحية ، اذ قال : « المعرب عند اهل العربية لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناء على ذلك الوضع » (32) وهذا هو الغالب في استخدام الكلمات المعربة ، وقل ان يحدث تغيير في معاني الكلمات المنقولة .

وهنا نقطة جانبية تتعلق بلفظة (المعرب) فان سيبويه قد استعمل لفظ (معرب) باسكان العين وفتح الراء ، وكذلك استعمل الفعل (اعرب) ولم يستعمل لفظ (معرب) بفتح العين وتشديد الراء المفتوحة على ما هو المشهور ، وهذا الخلاف في التعبير لم يترتب عليه خلاف جوهري في فهم المعنى المقصود ، فسواء عبر بهذا او بذلك فان المقصود من ذلك هو نقل الكلمة مع عرفها الاجنبي ، وجريانها مجرى الكلمات العربية من حيث الصيغة والاعراب احيانا .

هذا وقد نص العلماء على ما يجب ان يتسم به اللفظ المنقول من لغة اجنبية كي يطلق عليه انه « معرب » ففرقوا بين ما جاء في نصوص موثقة كالقرآن والحديث او ما نقله العرب المعتد بكلامهم ، وبين ما نقله المولدون الذين لا يعتد بما جاء عنهم ، او بعبارة اخرى بين ما نقل عن عصر الاستشهاد في الحضرة وما استعمل بعد ذلك العصر ، فقبلوا النوع الاول وحكموا بصحته ، وعزلوا النوع الثاني ، واطلقوا عليه اسم « المولد » .

* قال الجواليقي عن كتابه المعرب من الكلام الاعجمي : هذا كتاب تذكر فيه ما تكلمت به

(29) كتاب سيبويه ج 2 ص 342 .

(30) شفاء العليل ص 3 .

(31) الطراز المذهب ص 2 .

(32) كشف اصطلاحات الفنون ج 3 ص 944 .

العرب من الكلام الاعجمي ، وتطق به القرآن المجيد ، وورد في أخبار الرسول (ص) والصحابة والتابعين ، وذكرته العرب في أخبارها وأشعارها ، ليعرف الدخيل من الصريح (33) .

* ونقل الخفاجي النص السابق ، ثم زاد عليه قوله :
فما عربه المتأخرون بعد مولدا ، وكثيرا ما يقع مثله في كتب الحكمة والطب (34) .

وينبغي التنبيه الى انه يفهم من عبارات الاقدمين مثل (ما ذكرته العرب) او (ما تكلمت به العرب) او (ما نطقت به العرب) عرف خاص لدى علماء اللغة يقصد به المادة اللغوية الموثقة في عصر الاحتجاج ، وبذلك يفهم من كلام الجواليقي ان المعرب لا يطلق الا على الكلمات التي استخدمها الناطقون من العرب في هذا العصر ، او التي وردت في نصوص موثقة كالقرآن والحديث ، اما الذي نقله المولدون بعد ذلك فقد نص الخفاجي انه يطلق عليه اسم (المولد) .

ويأتي هنا تساؤل عن موقف التعريب من حيث القياس والسماع ، فهل يعتبر تعريب الكلمات سماعيا ، لانه مما استأثر به العرب المحتج بهم وحدهم ، وينبغي الاختصار على ما استعملوه ونقل عنهم أو يعتبر قياسيا ، فيصبح لمن جاء بعد هذا العصر السعيد الحظ ان يعرب كما عربوا ، ويستورد حاجته من الكلمات الاجنبية مثلهم !؟

واضح ان علماءنا - رحمهم الله - على الاتجاه الاول ، فالمعرب من الالفاظ لا يعتد به الا اذا ورد عن عصر الاستشهاد ، اما ما يحدث بعد ذلك فلا يعتد به في المعرب الصحيح ولا يصح دخوله في هذا النطاق ، ولذلك اطلق عليه انه « مولد » .

اما عن جهود النحاة العرب في اخضاع المعرب لمسلك الصيغ العربية فانه ينبغي ان يعلم منذ البداية ان هذه الجهود جاءت لتقن لما قد حدث فعلا ، اذ ان نقل الكلمات الاعجمية الى العربية لم ينتظر قواعد النحاة التي وضعوها للتعريب ليتوافق معها توافقا كليا والناطقون العرب الذين اتصلوا بالاعاجم ، ونقلوا الكلمات من لغاتهم لم يدر في حسابهم الاتيان بها على صيغ معينة او التزام مطرد لحروف عربية خاصة مكان

حروف اخرى في اللغات الاجنبية ، وانما يعرفون الكلمات من غيرهم ، فينطقونها على حسب ما سمعوها ، او على حسب مقدرتهم على نطقها ، خصوصا مع لغات لم يكونوا يجيدونها كالفارسية والرومية والهنديسة وغيرها ، والمتصور ان يأتي هذا النطق موافقا تماما لنطقها في لغتها احيانا او يحدث فيه التغيير في احيان كثيرة ، وهذا التغيير الذي يحدث لا يلتزم دائما طريقة موحدة - كما اراد النحاة له من بعد ان يكون ذلك ان النحاة قد نظروا للمعرب من الكلمات الاجنبية من زاوية النظر الى مسلك الكلمات العربية فحاولوا - بجهد مشكور - ان يضعوا لها قوانين تحكمها مستهدين في ذلك بدراسة اللغة العربية باعتبار ان الكلمات الاجنبية قد استعملها العرب ، ولكن فرض منطوق لفة على لفة اخرى ان صح في بعض الامثلة فان امثلة اخرى كثيرة تبقى غير خاضعة له .

وترتب على ذلك ان المطلع على القوانين الدراسية التي وضعها للمعرب يلاحظ عليها القصور عن تغطية استقرائية صحيحة لامثلة التعريب ، كما يلاحظ ايضا انها غير مطردة على اتجاه واحد ، فالقاعدة الواحدة تحتل وجوها اخرى غيرها تذكر معها ، بحيث لا يؤدي كل ذلك الى نتائج مقنعة ، ولم يكن المنتظر غير ذلك .

وعلى كل فلنتبين اهم ما تعرض له النحاة من قضايا التعريب .

1 - الالحاق بابنية العرب

* قال سيوييه : اعلم انهم مما يغيرون من الحروف الاعجمية ما ليس من حروفهم البتة ، فربما الحقوه بابنية كلامهم ، وربما لم يلحقوه .

فاما الذي الحقوه ببناء كلامهم ، فدرهم الحقوه ببناء هجرع ، ويهرج الحقوه بسلهب ، ودينار الحقوه بديماس وديباج الحقوه كذلك - وقالوا : اسحاق فالحقوه باعصار ، ويعقوب فالحقوه بيربوع ، وجورب فالحقوه (بفعل) - وقالوا : آجور فالحقوه بعاقول - وقالوا : شبارق فالحقوه بعذافر ، ورستاق فالحقوه بقرطاس ، لما ارادوا ان يعربوه ، الحقوه ببناء كلامهم .

(33) المعرب من الكلام الاعجمي ص 3 .

(34) شفاء الغليل ص 3 .

المجوس - حلب - حمص - دمشق - أيلة -
الجيل - طبرية - صيداء .

ج (الحاق الكلمات الاجنبية الطويلة بالمركب
المزجي وذلك مثل :

بزرجمهر - شانتمارية

د (ما جاء في النص السابق لابي حيان من اعتبار
الاصلي والزائد والوزن .

هـ (الصرف والمنع من الصرف ، فاذا تمكن العرب
من الكلام العربي ، فدخلته الالف واللام وصار
تكرة ، صرف ، وذلك مثل : لجام وسندس
واستبرق ، واذا لم يتمكن في كلام العرب وبقي
معرفة لديهم ، فانه يمنع من الصرف ، مثل
اسماعيل واسحاق ويعقوب .

2 - تغيير الحروف والحركات :

* يقول سيبويه : وربما غيروا حاله عن حاله في
الاعجمية مع الحاقهم بالعربية غير الحروف العربية
فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للمعرب عربيا غيره ،
وغيروا الحركة ، وأبدلوا مكان الزيادة ولا يلفون به
بناء كلامهم ، لانه اعجمي الاصل ، فلا تبلغ قوته عندهم
الى ان يبلغ بناءهم وانما دعاهم الى ذلك ان الاعجمية
يغيرها دخولها العربية بابدال حروفها ، فحملهم هذا
التغيير على ان ابدلوا وغيروا الحركة كما يغيرون في
الاضافة ، اذ قالوا : حتى نحو زباني وثقفي وربما
حذفوا كما يحذفون في الاضافة ، ويزيدون كما يزيدون
فيما يلفون به البناء وما لا يلفون به بناءهم ، وذلك
نحو آجر وابرسيم واسماعيل وسراويل وفيروز
والقهرمان . وقد فعلوا ذا بما الحق بينائهم وما لم
يلحق من التغيير والابدال والزيادة والحذف لما يلزمه
من التغيير .

وربما تركوا الاسم على حاله اذا كانت حروفه من
حروفهم كان على بنائهم أو لم يكن ، نحو خراسان
وخرم والكركم (37) .

ثم عاد سيبويه يقول : وربما تركوا الاسم على
حاله ، اذا كانت حروفه من حروفهم كان على بنائهم
أو لم يكن نحو خراسان وخرم والكركم (35) .

* ويقول ابو حيان : الاسماء الاعجمية على ثلاثة
اقسام .

قسم غيرته العرب والحقته بكلامها ، فحكم
ابنيته باعتبار الاصلي والزائد والوزن حكم ابنية الاسماء
العربية الوضع ، نحو درهم وبهرج .

وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر
فيها ما يعتبر في القسم الذي قبله ، نحو (آجر) .

وقسم شركوه غير مغير ، فما لم يلحقه بأبنية
كلامهم ، لم يعد منها ، وما لحقه ، عدمها ، مثال الاول
خراسان ، لا يثبت به (فعالان) ومثال الثاني خرم
الحق بسلم (36) .

والذي يفهم من هذين النصين ان الامر المعتد
به لدى النحاة هو اللاحق لا التغيير ، فاذا الحق
الاسم بأبنية العرب - سواء غير أم لم يغير - أخذ
احكامها ، أو بتعبير سيبويه « لما أرادوا ان يعربوه
الحقوه ببناء كلامهم » واذا لم يلحق بأبنيتهم - غير أو
لم يغير ايضا - لم يأخذ هذه الاحكام ، ويتضح من
ذلك ما تقدم قوله من ان النظرة الى المعرب اصطفت
بالصبغة العربية الخالصة تماما وادى ذلك الى التفريق
بين صنف واحد من الكلام نقله الناطقون العرب عن
الاجانب .

ومن الملاحظات التي تربت على هذه النظرة
ما يلي :

أ (تعريب الصيغة بحيث تقرب من الموازين
الصرفية العربية . وذلك مثل :

فلسفة وهرطقة - فسطة على وزن فعلله
سندس - بندق - فندق على وزن فعلل
بطريق - زنديق على وزن فعليل

ب (تغيير الصيغة الاجنبية لتناسب الصياغة العربية ،
مثل :

(35) كتاب سيبويه ج 2 ص 342 .

(36) ارتشاف الضرب ورقة - 13 .

(37) كتاب سيبويه ج 2 ص 342 .

لا تطرد ظواهره في كل الامثلة، ولنتأمل الامثلة الخمس الآتية مما أورده الخفاجي في شفاء العليل ، حيث يذكر الكلمة وأصلها الاجنبي - والعهدية عليه في ذكر هذا الاصل - :

(1) خندريس : اسم الخمر ، تكلمت به العرب قديماً ، قيل : هو معرب (كندره ريش) أي شاربها ينتف لحيته ، لذهاب عقله .

(2) دهقان : بفتح الدال وكسرهما ، معرب عن الفارسية (دهخان) أي رئيس القرية ، ومقدم الزراعة .

(3) زنديق : قال أبو حاتم : هو فارسي معرب (زنده كرد) أي عمل الحياة ، لانه يقول ببقاء الدهر ودوامه .

(4) سردار : من الفاظ التراكمة ، وهي بالفارسية (اسفهلار) ومعناه رئيس الجيش .

(5) سدير : علم قصر معروف ، وقد قيل : انه معرب من الرومية ، وأصله (سهدل) أي فيه ثلاث قباب متداخلة (39) .

وفي المثال الاول : غيرت الكاف خاء مع الشين سينا - وهو مما لم ينص عليه الجواليقي في التغيير .

وفي المثال الثاني : غيرت الخاء قافا ، ولم ينص أيضاً على ذلك .

وفي المثال الثالث : يلاحظ النقص في الصيغة مع ابدال الكاف قافا ، ولم ينص عليه أيضاً .

وفي المثال الرابع : تكاد الصلة تنقطع بين الكلمتين ، وان احتوى كل منهما على السين والسراء وحرف المد الطويل .

وفي المثال الخامس : يلاحظ ابدال الراء من اللام ومد حركة الدال .

والذي يدل عليه ذلك ان مسلك التغيير في التعريب لا يضبط بقوانين محددة ، وان ما ذكره العلماء منها يصدق عليه انه ملاحظات غير مطردة ، أو على اقل تقدير ما عبر به بعض المتأخرين الذين درسوا المعرب ، اذ قال : « وهذا كله أغلبي » .

فلان الاعجمية يغيرها دخولها العربية - كما يقول سيبويه - حدث التغيير في الحروف والحركات بإبدال حرف مكان آخر ، أو تغيير الحركة ، أو حذف بعض الحروف في الصيغة أو الزيادة فيها أو ترك البنية على حالها اذا كانت حروفها من حروفهم .

لكن سمات التغيير - على هذه الصفة - عامة وغير منضبطة ، بل ولا يستطيع ضبطها بدقة لانها خضعت لتصرف الناطقين لا لصناعة الدارسين ، ولذلك جاء أسلوب سيبويه عن هذا التغيير - في نصه السابق - حذراً ، استخدم فيه كلمة (ربما) ثلاث مرات .

وقد نص الاقدمون على بعض المظاهر التي يظن اطراد التغيير فيها ، ومن ذلك مما ذكره الجواليقي :

* ما كان بين الجيم والكاف من الحروف (8) ربما جعلوه جيما ، وربما جعلوه كافا ، وربما جعلوه قافا ، قالوا (كريج) و (كريق) و (كريك) .

* الحرف الذي بين الباء والفاء (P-V) ربما أبدلوه باء وربما أبدلوه فاء . قالوا : فرند وبرند - وقالوا : البهلوية والبالوذة وفارس وفيروز .

* أبدلوا السين من الشين ، قالوا (سراويل واسماعيل) وأصلها (شروال واشماويل) .

* وأبدلوا اللام من الزاي في (قفشليل) وأصلها (كفلجاز) وجعلوا الكاف منها قافا والجيم شينا ، والفتحة كسرة ، والألف ياء .

* ومما أبدلوا حركته (زور - آشوب) .

* ومما زادوا فيه وتقصوا (إيريسم واسرافيل وفيروز وقهرمان) وأصل الأخير (قرمان) .

* ولما تركوه على حاله ، فلم يغيروه : خراسان وخرم وكرم (38) .

ولو تابع الدارس التأمل في الكلمات التي حوتها كتب المعرب ، وأمكنته قدرة الرجوع الى اللغات الاعجمية التي نقل منها ذلك ، فسيخرج بمظاهر أخرى غير ما نصوا عليه منها ، بل ان الذي نصوا عليه منها

(38) راجع : المعرب من الكلام الاعجمي ص 6 وما بعدها .

(39) راجع : شفاء القليل : الصفحات 76 - 86 - 97 - 112 - 114 على التوالي .

3 - علامات المعرب :

والحق أن هذا الجهد الذي بذل في استقصاء علامات المعرب وتصنيفها يقصر عن الإحاطة بكل ما عرب من الكلمات الأعجمية ، لوضعها في قواعد تنتظمها ، ويؤكد هذه الدعوى تصفح كتاب واحد يضم كلمات نسب لها التعريب ، فإن الانطباع الذي يخرج به المرء من ذلك هو :

أن ما ذكره من علامات التعريب ملاحظات تصدق على بعض الأمثلة ، ويبقى الكثير من الكلمات مما لا يخضع لهذه الملاحظات ، لأن ظروف مورده للعرب من لفات متعددة ، وظروف نطقه من العرب الذين لا يجيدون هذه اللغات لا تسمح له بالنظام والتقنين .

أخيرا :

ماذا يستنتج من موقف علمائنا الأقدمين أزاء النقل من اللغات الأجنبية ؟؟ أو بعبارة أكثر صلة بموضوع البحث : ما هو المستوى الصوابي لموقفهم من المعرب الذي اعتبروه ظاهرة طارئة على اللغة ؟؟

يتلخص ذلك في أمرين :

الأول : قصر المعرب على العرب وحدهم الذين عاشوا في فترة زمنية خاصة .

الثاني : فرض قواعد الصيغ العربية على استعمال المعرب من لفات متعددة .

وواضح أن الأساس الأول وراء تخصيص المعرب بفترة الاستشهاد في الحضر ، وهي لا تتجاوز النصف الأول من المائة الثانية .

وأن الأساس الثاني وضع في جهودهم العلمية حول المعرب من حيث بنيته وعلاماته .

فهل يتفق الأساس الأول مع الحاجات العلمية والاجتماعية المتجددة باستمرار ، وما تدعو إليه من نقل كلمات أجنبية من اللغات الأخرى ؟ ! .

وهل يتفق الأساس الثاني مع طبيعة الاستعمال للكلمات الأجنبية ممن لا يجيدون اللغات التي وردت منها ، وهل يمكن فرض نظام لغة على لغة أخرى ؟ !

بيان ذلك كله في القسم التالي إن شاء الله .

جانب آخر من جوانب الجهد الذي بذله علماءنا للتمييز بين العربي والمعرب ، وقد اتجه ذلك بصفة خاصة إلى بيان صفات الصيغ المعربة من حيث اجتماع الحروف التي لا تجتمع في العربي أو ذكر أوزان الكلمات التي لا تأتي على مثلها الكلمات العربية .

وقد جمعت كتب التعريب المتأخرة مثل (قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الإذخيل) و (المعرب في القرآن الكريم) - راجع الجدول السابق - معظم ما ذكر من قبل عن هذين الأمرين ، وهو كثير ، يؤدي استقصاؤه هنا إلى الإطويل فيما يمكن الرجوع إليه في المصدرين السابقين .

فإن الأوزان التي اختص بها المعرب فيما أورده المصدر الأخير وحده بلغت 72 وزنا وقد عددها وذكر أمثلتها .

ويكفي هنا ذكر نماذج ثلاثة لكل من هذين الأمرين من علامات التعريب على سبيل التمثيل لا الحصر :

أولا :

(1) لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية ، فمتى جاءتا في كلمة ، فاعلم أنها معربة ، ومن ذلك (جلوبق) و (جرنديق) .

(2) لا تجتمع الصاد والجيم في كلمة عربية ، ومن ذلك (الجص) و (الصيجة) .

(3) ليس في أبنية العرب اسم فيه نون بعدها راء ، وما جاء من ذلك معرب مثل (نرجس) و (نرسيان) (40) .

ثانيا :

(1) ليس في كلامهم وزن (فعلان) كخراسان .

(2) ليس في كلامهم وزن (فاعيل) كقاييل وهابيل ، وذلك معرب .

(3) ليس في كلامهم وزن (فعاويل) كسراويل وذلك معرب (41) .

(40) راجع : المعرب من الكلام الأعجمي ص 11 .

(41) راجع : المعرب في القرآن الكريم ص 140 وما بعدها .

رأي علم اللغة الحديث

مناقشة آراء النحاة عن اللحن والتصحيف والتوليد والتعريب تفصيلاً

تختص هذه الفقرة بعرض الأمور التالية :

- 1 - اللحن بين تحكم القواعد وتطور الاستعمال
- 2 - التصحيف والتعريف من مظاهر ضعف الرسم العربي
- 3 - الألفاظ المولدة في ضوء تطور اللغة
- 4 - التعريب بين قيود النحاة وحاجة الاستعمال .

وعرض كل واحد من هذه الأمور يتبع نهجاً ملتزماً فيها جميعاً ، من بيان وجهة النظر الحديثة فيها - وتقويم المستوى الصوابي للأقدمين في ضوءها - ثم الدلالة على الموقف العلمي الآن منها .

- 1 - اللحن بين تحكم القواعد وتطور الاستعمال .

في رصد نظرة النحاة لما أطلق عليه « اللحن » في الكلام العربي ، تبين أنهم بذلوا جهوداً مفيدة في جمع مظاهره ومادته اللغوية التي تسربت للفصحى على مدى العصور ، لكن المتأمل في هذه الجهود يفهم منها أنهم نظروا إليه في ضوء القواعد التي اعتبروها مقاييس الحكم عليه بالخطأ ، فأعتبروه أمراً خطيئياً يهدد الفصحى في المعاني والصيغ وتأليف الكلام وأعرابه ، لذلك حاربوه بشدة ووقفوا منه موقف الشك والإنكار ، وتقويم هذا الموقف كله يكون بالآتي :

- 1 - النظرة الحديثة للحن في ضوء تطور اللغة .

ب - الرأي في جهود النحاة حوله ونظرتهم إليه

إن نظرة اللغويين المحدثين للتغير في اللغة تتسم بالتسامح ، إذ ترقب هذا التغير في ضوء استعمال الناطقين له فقط ، فلا تربط بينه وبين مستوى لغوي آخر لعصر مضى أو عصر لاحق كي ترتب على ذلك حكماً عليه بالتقدم أو التقهقر ، كما لا تنظر إليه في ضوء معايير جاهزة ، فما وافقها كان صواباً ، وما خالفها ، كان خطأً ولحناً ، لأن مرجع ذلك كله هو الجماعة اللغوية التي تستعمل اللغة وما ترتضيه أو ترفضه من معاني الألفاظ وصيغها وطريقة تأليفها .

يقول جبرسن : من رأي علماء اللغة أن المقصود بالتطور Development في اللغة لا يصح أن يلصق به المعنى المشهور في الأمور الأخرى بأنه اتجاه تقدمي نحو الكمال ، في مقابل من يصرون على اعتبار التغير تقهقراً إلى الوراء أكثر منه اتجاهها إلى التقدم ، إذ يقصد بالتطور ببساطة : أنه تغير مستمر في اللغة بدون حكم على قيمة هذا التغير ، والذي يجب أخذه في الاعتبار هو اهتمام الجماعة نفسها بالتحديث باللغة ، فهي سلسلة من الأعمال الإنسانية بقصد الاتصال الفكري والشعوري . وتلك وحدها هي الطريقة التي تقاس بها القيم اللغوية . (42)

اذ ينبغي « جبرسن » في نصه السابق أن يوصف التغير في اللغة بالتقدم أو التقهقر ، وبالرقى أو الانحطاط ، فهو تغير مستمر فقط ، وهذا من طبيعة اللغات ، وينبغي النظر إليه في ضوء الاستعمال ومن حق الناطقين وحدهم الموافقة عليه أو رفضه ، وهذا يقودنا إلى بيان قبول الجماعة اللغوية ورفضها بطريقة أكثر تحديداً .

يقرر « أولمان » أن اللغة - أية لغة - ليست ساكنة بحال من الأحوال ، فهي في تغير مستمر في أصواتها وتراكيبها وعناصرها النحوية وصيغها ومعانيها ، وإن اختلفت سرعة التغير من فترة زمنية إلى أخرى ، فإنها موجودة على كل حال ، فلو قمنا بدراسة فترتين متباعدتين للغة ما ، فسيؤدي ذلك إلى وضوح اختلافات عميقة كثيرة بينهما ، ومع ذلك فإن التغير لا يتم بطريقة عشوائية ، بل يسير وفقاً لاتجاه منظم ، إذ يبدأ أولاً بالابتداع والتجديد Innovation بحدوث ذلك من فرد أو أفراد ، فإذا صادف التغيير قبولا بين من يستعملون اللغة ، انتقل إلى مرحلة أخرى هي مرحلة انتشار التغير Dissimination وحينئذ ينفذ إلى نظام اللغة ، ويصبح عنصراً من عناصرها بقوة الاستعمال (43) .

فإدخال التغير في عنصر من عناصر اللغة لا يعني بالضرورة استعماله ثم انتشاره بين جماعة الناطقين ، فقد لا يبقى أصلاً ، إذ ينسى وينتهي أمره ، وقد يبقى مقصوراً على صاحبه أو على جماعة صغيرة محددة لا يتعداها ، لكن إذا قدر له الانتشار بقوة الاستعمال وقبوله فإن ذلك يعني حدوث تغير في

(42) انظر : Language, its Nature, Development and Origin, p. 320-324

(43) راجع : دور الكلمة في اللغة ص 156 .

اللغة ، وليس من حق أحد رفضه أو رده ، وسواء أجاز هذا التغيير دون قصد من الناطقين أنفسهم - كما هو الغالب فيه - أم حدث بطريقة مقصودة من فرد أو أفراد ، كان يقترح أحد العلماء أو الأدباء لفظاً أو تعبيراً يراه جديراً بالاستخدام أو يقترح هيئة مختصة - كالمجمع اللغوي مثلاً - استعمال مصطلح أو صيغة أو تركيب ما ، فإن كل ذلك - كما سبق - يبقى مجرد اقتراح يتوقف الأمر فيه على الرضى به واستخدامه من الناطقين أنفسهم .

فباللحن قد حدث فعلاً ، وجهود النحاة حوله صحيحة ، وعلمنا هنا تقويم جهودهم في جمع مادته ، ونظرتهم له .

ان جهود النحاة في جمع مادة ما أسموه «اللحن» التي نقلتها كتب طبقات النحاة وضمنتها كتب «لحن العوام» في القرن الثاني الهجري وما بعده جهود موقفة جديرة بالاحترام والتقدير ، والمادة العلمية التي حوتها عن مظاهر اللحن المختلفة تدل على دقة تتبع للجزيئات ، وطول الاستقراء والنظر في اللغة الفصحى ، لكن هذا الجهد الصابر - للأسف - لم يؤد دوره الصحيح باعتباره تغيراً في اللغة وتطوراً في عناصرها على مدى العصور ، لان النحاة نظروا اليه في ضوء مسلمة علمية منها اعتبار اللغة العربية الفصحى في الحضر قد بلغت غاية كمالها حوالي منتصف القرن الهجري الثاني وأن ما طرا عليها من تغير يعد ذلك فساد وانحراف من الواجب مقاومته ، ومن ذلك اللحن بطبيعة الحال .

ومن ذلك تجاوز النحاة موقف الباحث في وصف الاستعمال المتطور الى موقف آخر قاموا فيه بالنص على ما يجوز وما لا يجوز ، فناصروا تطور اللغة العداً ، واستخدموا في ذلك القواعد التي توصلوا اليها من قبل ، لوضع عناصر التغير في اللغة تحت سيطرتها ، ثم الحكم عليها بالخطأ . وبذلك لم يؤد جهدهم في تقصي جزئيات ما أسموه «اللحن» الى نتائج المرجوة في معرفة تطور الفصحى وتاريخها ، لعدم اعترافهم بالتطور أصلاً ، ومراعاة جانب القواعد لا الاستعمال .

ومن المفيد لنا الآن - بعد أن فات ما فات - القيام بالامرين التاليين نظراً وعملاً .

أولاً : تنحية الفكرة القديمة عن المادة المجموعة في كتب «لحن العوام» باعتبارها فساداً وانحرافاً ليحل في النظر اليها نظرة أخرى من اعتبارها تطوراً في اللغة يهدينا السبيل في دراسة مراحلها المختلفة .

ثانياً : النظر في هذه المادة ودراستها مع غيرها من النصوص الموثقة في عصرها ، ليعلم من

اللغة ، وليس من حق أحد رفضه أو رده ، وسواء أجاز هذا التغيير دون قصد من الناطقين أنفسهم - كما هو الغالب فيه - أم حدث بطريقة مقصودة من فرد أو أفراد ، كان يقترح أحد العلماء أو الأدباء لفظاً أو تعبيراً يراه جديراً بالاستخدام أو يقترح هيئة مختصة - كالمجمع اللغوي مثلاً - استعمال مصطلح أو صيغة أو تركيب ما ، فإن كل ذلك - كما سبق - يبقى مجرد اقتراح يتوقف الأمر فيه على الرضى به واستخدامه من الناطقين أنفسهم .

تلك هي النظرة الحديثة للتغير في اللغة ، فما هو الرأي في موقف النحاة العرب من اللحن في ضوء ذلك ؟؟

ونبادر أولاً بنفي التردد والشك حول روايات اللحن ومادته التي جمعها النحاة ، اذ افترض استاذنا الدكتور أنيس أنها تحتمل الصحة والوضع من النحاة ، ليخرج من ذلك بما يؤيد رأيه المشهور في حركات الاعراب ، فرتب على احتمال صحتها أن الاعراب لم يكن سليقة بين العرب ، وعلى احتمال وضع النحاة لها أن الاعراب نفسه من عمل النحاة ، وقد اخترعوا روايات اللحن ، ليؤكدوا قيمة معرفتهم وحدهم بالاعراب ، وينالوا - كما يقول - المثالة لدى الخلفاء والامراء (44) .

والحق أن هذا الشك لا موضع له ، وأن الاقرب الى الصواب أن ما رواه النحاة مما أطلقوا عليه «اللحن» قد حدث فعلاً ، وقد يكون فيه دلالة على نفس السليقة كما فهمها الاقدمون ، لكنه لا غرابة فيه من وجهة النظر الحديثة التي تفسر السليقة على أنها اكتساب اللغة بالتمرين والدربة وأن اللغة - بهذا الفهم - يحدث فيها التغير والتطور مما سماه الاقدمون «اللحن» ثم ان افتراض أن النحاة أنفسهم قد وضعوا روايات اللحن لا يكاد يصدق ، لان المطلع على جهود الاقدمين الضخمة عن اللحن - مما نقلته كتب الطبقات او مؤلفات اللحن الخاصة على مدى العصور وقد قاربت الخمسين مؤلفاً (45) - يبعد عن ظنه أنهم توفروا على وضع ذلك كله . وأن هذه المادة كلها مزيفة مدعاة . كما يضاف الى ذلك أن مظاهر اللحن التي أحصاها النحاة لم تقتصر على حركات الاعراب فقط ، بل شملت - كما سبق عرضه في القسم الاول -

(44) انظر : من أسرار اللغة ص 189 .

(45) سبق ذكر الكثير منها في جدول مرتب زمنياً في القسم الاول .

ذلك مدى انتشارها في الاستعمال ، فيقبل منها ما تحقق له ذلك ، ويتوقف فيما عداه دون وسمه بالخطأ أو الفساد أو اللحن ، وفي ظني أنه سيقبل من هذه المادة اللغوية كثير من الصيغ واستخدام الأدوات النحوية والتراكيب ، دون ما يخل بالاعراب أو يشوه الصيغ .

وتنفيذ ذلك ليس بالامر المستبعد ، اذا اخذ في الاعتبار أن معظم كتب « لحن العوام » ما زالت مخطوطة أو مصورة ، وتعال نصوصها بالتحقيق ينبغي أن يصحبه دراسة لهذه النصوص في ضوء المنهج السابق ، فتتضافر بذلك جهود مفيدة ، لمعرفة تطور الفصحى في عصورها المختلفة .

2 - التصحيف والتحريف من مظاهر ضعف الرسم العربي .

لقد قاوم النحاة العرب مشكلة التصحيف والتحريف التي انعكس تأثيرها على النطق بتغيير معاني الكلمات وصيغها وأحيانا قليلة اعرابها ، وسلكوا في اجتهادهم حول هذه المشكلة طريقا طويلا ، بدأ أولا بمحاولة ضبط الرسم العربي بالنقط والشكل ، ومع ذلك بقي التصحيف مظهرا في النطق يُورق بال العلماء كما قرر ذلك حمزة الاصفهاني بقوله : « فقد بان لمن عقل وأنصف من نفسه ان اعتراض التصحيف في هذه الكتابة مع ما جلب اليها من الزيادة في البيان بالنقط والاعجام ليس الا من ضعف الاساس » .

وقد ترك العلماء هذا الاساس الضعيف على ما هو عليه من ضعف ، وتحولوا عن ذلك الى ما ذكره أبو احمد العسكري نضا بقوله : « فالتمسوا حيلة ، فلم يقدروا الا على الاخذ من أفواه الرجال » فما الرأي في هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة ؟؟ - يكون ذلك ببيان الآتي :

1 - صعوبة اصلاح الرسم - لاية لفظة - لارتباطه بقوة العرف والعادة .

ب - الرأي في موقف النحاة من الرسم العربي وما ترتب عليه من تصحيف وتحريف .

ينبغي منذ البداية معرفة أن رسم الكتابة لا يتطابق دائما مع النطق ، أو بعبارة أخرى ، أن صورة اللغة المنطوقة لا تتمثل تماما في الرسم ، ويعود ذلك كما يقول دي سويسر - الى أن اللغة تتغير دائما

وباطراد، بينما تميل الكتابة الى الثبات والمحافظة (46) فالكتابة اصطلاح عرفي عام لتسجيل النطق بطريقة جامدة لا تخضع للتغير والتطور ، اذ تبقى الصورة العرفية التي بدأت بها أولا واقفة عند نقطة البدء ، بينما يخضع النطق باللغة للتنوع والتغير في الاصوات والصيغ والتراكيب والاسلوب بما لا يد لأحد على ايقافه ودفعه ، وذلك تبعا لصلته القوية بحيوية الناطقين وعاداتهم النطقية التي تتغير من فرد لآخر ، ومن عصر لآخر بما لا تستطيع الكتابة ان تلاحقه ، فالكتابة ترتبط بالعادة ، بينما يخضع النطق لعرف الاستعمال ، والعادة في الكتابة محافظة ، والاستعمال في اللغة متطور ، والكتابة أداة لتسجيل اللغة ، بينما النطق نشاط حي لمن يستعملون اللغة .

وعلى ذلك ، فان قضية اصلاح الرسم للغة من اللغات ينبغي فهمها في اطار ظروفها ، دون أن نفرض عليها ظروف اللغة المنطوقة فعلا ، بمحاولة الربط بينهما أو الزام مطابقة النطق ، فان مثل هذه المحاولات غير عملية ولن تؤدي في النهاية الى نتائج ذات بال .

وقد تناول « فندريس » هذه القضية في حديث طويل في كتابه « اللغة » (47) فقرر أننا لا نكتب كما نتكلم ، بل نكتب كما يكتب غيرنا ، اذ نشعر بمجرد وضع ايدنا على القلم بالتزام قواعد واصطلاحات خاصة لها مجالها وأهميتها المنفردة .

وتعرض في حديثه للشكوى من الرسم ، فقرر أنها شكوى عامة ، فلا يوجد شعب من الشعوب لا يشكو منه أن قليلا وان كثيرا « وما تعانیه الفرنسية والانجليزية من جرائه قد يفوق ما في غيرهما ، حتى ان بعضهم يعد مصيبة الرسم عندنا كارثة وطنية » وبين ان السبب في ذلك يعود الى أن الرسم لا يساير دائما حركة اللغة ، اذ تحميه قوة التقاليد التي تسندها المدرسة والآداب واجماع المثقفين ، وأن الكتابة بطبيعتها محافظة « فالثبات ضرورة للغة المكتوبة ، لانها تعتبر لفة مثالية حددت معالمها نهائيا ، ولا يمكن المساس بها الا بعد فوات الاوان ، فمهما عنيينا بجعل هذا الكساء مرنا مطابقا لحنايا الجسم ، فلن نستطيع مطلقا أن نخضعه لنزوات الطبيعة وأن نجعله ينمو بنمو الجسم ، لانه ميت يغطي كأننا حيا » ثم امتدح الجهود التي تبذل لاصلاح عيوب الرسم في الفرنسية ، وأورد الاسانيد التي يعتمدون عليها للقيام

Course in General Linguistics, p. 27 (46)

(47) انظر : اللغة من ص 405 الى 416 .

بهذا الإصلاح ، من انه لا مساس له باللغة ، وأن فيه فائدة للمتعلمين من الصغار والأجانب .

لكن « فندريس » مع ذلك يشك في قيمة هذه الجهود ، ويرى أن هناك عقبات ضخمة لا تسمح لهذا الإصلاح أن يؤدي مهمته ، وهي عقبات متنوعة ، ثقافية ونفسية واجتماعية وتعليمية ، تقف في وجه هذا الإصلاح ، ثم ينتهي من ذلك الى الراى التالي :

* نعم .. أغلب الظن أن اللغة المكتوبة قد ولدت من اتفاق قام بين بضعة أفراد ، ولكن هذا الاتفاق قد امتد حتى شمل المجتمع بأسره ، وفرض نفسه عليه بقوة صارمة ، وليس العقل هو الذي ينظم حياتنا الاجتماعية ، بل العادة ، وحجج الفلسفة كلها عيبت في عيب أمام قدرة العادة ... فنحن عبيد العادات الاجتماعية الى حد كبير ، والرسم هو احدى هذه العادات بالنسبة لكل شخص متحضر ، فلا يمكن اصلاحه الا بأشد الحذر ، وباستيحاء العادة نفسها (48)

أجل .. لا يمكن اصلاح الرسم الا بأشد الحذر وباستيحاء العادة نفسها ، وفي فهمي أن العادة في الرسم لا تسمح بهذا الإصلاح ابدا ، سواء اتم بحذر أم بغير حذر ، خصوصا اذا قطعت عادة الرسم شوطا طويلا في تسجيل ثقافة لفة ما - كالعربية مثلا - حيث لا يمكن ارجاع ذلك ولا تغييره ولا قطع الصلة به ، بالإضافة الى ما يحدثه التغيير من هزات نفسية واجتماعية قاسية من العسير تحملها وتحمل نتائجها ، واعتقد - ان لم يجانبني التوفيق - أن كل محاولة لتغيير رسم الكتابة في مثل هذه الظروف جهد ضائع مصيره الفشل . - فما الراى اذن في موقف النحاة العرب من هذا الموضوع ؟ !

من الانصاف لعلماننا الاقدمين أن تقرر أنهم لم يبحثوا في تغيير الرسم العربي بطريقة مباشرة ، فان الذي وجهوا اليه اهتمامهم كان امرا آخر هو التصحيف والتحرير في النطق ، وقد دفعهم الى بحث ذلك المظهر سبب ديني هو تلافيه في نصوص القرآن التي دونت بالرسم العربي في مصاحف عثمان ثم عمموا بحثهم عن هذا الموضوع في كل نصوص اللغة شعرا ونثرا ، فاصلاح الرسم العربي لديهم لم يكن موقفا مقصودا لذاته ، وهذا المعنى يفسر مسلكهم تجاه اصلاحه ، كما يفسر في الوقت نفسه مسلكهم تجاه المظهر الاساسي الذي ترتب عليه وهو التصحيف

(48) انظر : اللغة ص 416 .

والتحرير ، ذلك أنهم حصروا جهودهم في ضبط الرسم العربي بالاعجام والشكل فقط ، ولم يتناولوا الموضوع من أساسه باعتبار الرسم العربي كما قال الاصفهاني من بعد « ضعيف الاساس » ، واذا جاز أن تغيير الرسم العربي في وقتنا الحاضر فكرة غير عملية حيث قطع شوطا طويلا في تسجيل الثقافة العربية ونقلها ، ففي ظني أن هذا التغيير كان ممكنا في هذا الوقت المبكر من القرن الاول والثاني من الهجرة لكن الاقدمين لم يواجهوا ذلك بطريقة صريحة جريئة ، فبقي ضعف الاساس على هذه الصفة حتى اليوم ، ومن يدري !! فربما كان ذلك موانع دينية وثقافية قامت ايضا في وجوههم ، فحجزتهم عن هذا التغيير والتفكير فيه ، ومن ذلك أن القرآن كان قد دون بهذا الرسم العربي ، وأن هذا الرسم - ان صح التقدير - كان قد قطع شوطا كبيرا في تسجيل ثقافة العرب وعاداتهم في الجاهلية وصدر الاسلام فمنهم ذلك كله من تغييره ، وكان موقفهم مماثلا لموقفنا اليوم ، ودارت جهودهم حول ضبطه فقط ، وكان هذا غاية ما في وسعهم .

كما أن جهودهم لتلافي التصحيف والتحرير - بالقياس الى ظروفهم - في مجملها جهود مفيدة ، فحاولوا ضبط الاساس ، ثم تواصلوا بالرواية الشفهية ، وعابوا المصحفين والمحررين حين لم يسعفهم اصلاح الخط العربي ، واخيرا جمعوا ذلك كله في مؤلفات خاصة ، لتنقية ما وقع من اخطاء التصحيف والتحرير من العوام والخاصة ، وكان ذلك ايضا غاية وسعهم .

وموقفنا العلمي اليوم من هذا الموضوع ان التفكير في تغيير الرسم العربي امر غير عملي ، وأن الرسم العربي - شأن غيره في اللغات الاخرى - قد يشتمل على عيوب ، وهذه العيوب ينبغي احتمالها والرضى بها تلافيا لما يترتب على التغيير من مشاكل لا قبل لنا بها ، عملا بالعبارة المتوارثة عن الاقدمين « باحتمال أخف الضررين » .

3 - الالفاظ المولدة في ضوء تطور اللغة :

اختلف موقف الاقدمين من الالفاظ المولدة بين الاعتراف بفصاحتها ورفض الاستشهاد بها ، او الاعتراف بمعانيها واستخدامها في الادب والانصراف عن بنيتها ودراستها في اللغة ، مما قرره ابن جنى نضا بقوله : « يستشهد بشعر المولدين في المعاني ، كما يستشهد بشعر العرب في الالفاظ » ، وقد اتخذ

تقييد عصر الاستشهاد وعدم الاعتراف بتطور اللغة الأساس الذي ركن اليه الاقدمون في اخراج هذه الثروة الجديدة من الالفاظ عن كلام العرب ، وعدم السماح لها بالدخول الى الدراسة ، وبقيت حتى اليوم مشتتة تائهة في مصادر اللحن والتعريب والمعاجم موسومة بتلك السمة العنصرية « مولدة » ، فما الرأي في هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة ؟ ! يتضح ذلك ببيان الآتي :

أ - الالفاظ المولدة مظهر لتطور اللغة .

ب - الرأي في موقف النحاة من هذه الالفاظ الجديدة .

ان تأمل المصادر اللغوية لتوليد الالفاظ من الارتجال بالاشتقاق والتعريب بعد عصر الاستشهاد وتطور دلالة الالفاظ - سبق عرضها في الباب الاول - يتضح منه ما نحن بصده من حاجة الناطقين بالعربية الى الالفاظ الجديدة واللجوء في ذلك الى وجوه مشروعة - وان كانت غير متعمدة - لسد حاجتهم منها ، وتغير الظروف الاجتماعية الدائم ينعكس تأثيره على اللغة واستعمالها فتتزوي الفاظ لم يعد ثمة حاجة اليها ، وتجد أخرى في الاستعمال للدواعي الظروف الجديدة اليها ، ويتم كل ذلك بطريقة تلقائية مستمرة ، تماما كما يتم التغيير في كل المظاهر الاجتماعية الأخرى .

والباحث في اللغة - من وجهة النظر الحديثة - يعترف بالتطور باعتباره مظهرا اجتماعيا يحدث للغة كما يحدث لغيرها . وينظر اليه بهذا الاعتبار ، فيلاحظه ويصفه ، ويصل من ذلك الى معرفة ما جد من عناصر التطور في مرحلة من مراحل اللغة عن مرحلة أخرى ، وليس من عمل الباحث ان يقف بدراسته عند فترة معينة ، يحتفي بلفتها ، ويرفض غيرها ، معتقدا ان ما احتفى به هو الصحيح الجدير بالدراسة ، وأن غيره مما لم يسر على نهجه مخالفات ينبغي وسمها بهذه الصفة ، فهي مخالفات حقا اذا وضعت في ضوء مسلك اللغة في مرحلة سابقة ، ولكنها بالقياس الى عصرها ذات قيمة متميزة لا تقل في تمثيل المستوى الصوابي له عن غيرها من العصور كما سبق بيانه والاستدلال عليه في مناقشة تقييد عصر الاستشهاد .

وعلى ذلك ، فان موقف النحاة من الالفاظ المولدة قد تحكمت فيه اعتبارات سلموا بها ، ثم استسلموا

(49) التطور النحوي ص : 127 .

لها ، وهي اعتبارات تعود اليهم ، من تنصيب أنفسهم سلطة تبيح وتمنع ، مع أن عملهم الحقيقي هو الوصف والاستقراء ، كما تعود الى تعلقهم بربط اللغة المثالية بعصر خاص مع ان واقع الامر انها ترتبط بالاستعمال وحاجات المجتمع في كل عصر على انفراد ، وينبغي النظر اليها بهذه الصفة بدون تفضيل عصر على عصر آخر بالقبول والرفض ، وهي أخيرا ترتبط بفكرة الربط بين نقاء المنصر ونقاء اللغة ، فقد وثقوا الاعراب بعد وقف الاستشهاد بالحضر حتى القرن الرابع ، ورفضوا الاعتماد على المولدين في هذا العصر نفسه . فكل هذه الاعتبارات غير مقنعة لغويا ، وقد وجهت نظرتهم في رفض الالفاظ المولدة .

* يقول برجشتراسر : الذي منع علماء الشرق - مع بذل الجهد العجيب في درس اللغة العربية من جهة الصرف والنحو ومن جهة المفردات - عن الاعتناء الكافي بالكشف عن تطور اللغة بعد الاسلام سببان مرتبطان احدهما بالآخر :

اولهما : مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضده ، وعلى المنع عن كثير من العبارات ، وهذا وان كان واجبا نافعا ، فهو عمل المعلم لا العالم ، فالعالم يفحص عما يكون في الحقيقة لا عما كان ينبغي أن يكون ، والمعلم لا يظن أن تعليمه أقوى من الحياة ، فان نسي هذه النصيحة واجتهد أن يقهر حياة اللغة ويعوقها ، جازته وغفلت عن تعليمه ، فيتسع اذن الشق الحاجز بين اللغة الحقيقية الحية وبين ما يعلمه النحويون ، كما نشاهد ذلك في تاريخ اللغة العربية .

والسبب الثاني : اعتقاد علماء الشرق أن اكمل ما كانت عليه اللغة العربية وأتقنه وأحسنه ما يوجد في الشعر القديم ، وهذا حكم غير علمي (49) .

اجل . . هذا حكم غير علمي ، يتجاوز موقف العلم الى موقف التعليم ، ويحاول قهر حياة اللغة والتفاعل عن تطورها ، فتجوزه وتفعل عن تعاليمه ، ولا تعترف في سيرها المستمر بما اعتنقه النحاة عن عصر آخر من الكمال والاثقان والحسن ، وهذا الحكم غير العلمي هو الذي طبقه النحاة على المولد من الالفاظ لغويا ، وهو الذي يفسر تلك المفارقة التي وردت عنهم في الاعتراف بفصاحة المولد دون حجيتهم في الاستشهاد ، والاعتراف بمعانيه دون صيفه ، واستخدامه في الادب دون دراسة اللغة . . اليس هذا غريبا !!

التأثير والتأثر بين اللغات من نواح متعددة ، من ذلك بيان مدى تأثر اللغة المستعيرة أو المقترضة من لغة أخرى عن اختلاط عناصرها أو بقائها لغة واحدة مع ما طرأ عليها من عناصر اللغات الأخرى ، وقد أورد « فندريس » عن ذلك نظرتين متعارضتين تقول احدهما : « ان كل اللغات تعتبر لغات مختلطة الى حد ما » ومن رأي الأخرى « أن الانسان لا يتكلم مطلقا في الوقت الواحد الالفة واحدة » كما أورد نقاش كلتا هاتين النظريتين ليخلص أخيرا الى القول بأن الذي يحسم الامر في ذلك هو مدى تدخل العناصر المستوردة في افساد نظام اللغة المقترضة أو عدم تدخله ، وبذلك يمكن الحكم بالاختلاط في اللغة أو بقائها دون تأثر مخل (50) .

كما درس المحذون أيضا مدى التأثير بين اللغات من فصائل مختلفة أو من فصيلة واحدة ، أو ما اسماء « مايه » اللغات المتميزة وغير المتميزة ، حيث يقتصر التأثير في النوع الاول غالبا على المفردات بينما يمكن أن يمتد التأثير في النوع الاخير الى عناصر أخرى في اللغة نحو وصيفا ومفردات واذا كثر هذا النوع الاخير في لغة ما ، كان أمرا خطيرا حيث يؤدي ذلك - كما يقول - الى استبدال اللغة بغيرها استبدالاً تاماً (51) .

ويتوسع « أولمان » في بيان المصادر اللغوية التي يلجأ اليها المتكلم للاقتراض حين يواجه بالنقص في قصور الثورة اللفظية لديه عن أداء حاجاته ، اذ يلجأ في ذلك الى اللغات الاجنبية أو اللهجات المحلية أو الاصطلاحات الفنية والمهنية الخاصة ، فينقل الكلمات كما هي أو يلجأ فيها الى الترجمة (52) .

وحول هذه الافكار العامة عن « الاقتراض » تفصيلات واسعة ليس من المفيد هنا التمرس لها لان ما نحن بصدده يتعلق بموضوع خاص هو : نقل الكلمات من اللغات الاجنبية مع عرفها في لغتها الاصلية بما لا يؤثر في اللغة المقترضة مما اطلق عليه النحاة العرب « التعريب » وبيان مدى الحاجة اليه اجتماعيا وعلميا ، وقد اعتبر اللغويون المحذون هذا النوع من الاقتراض أمرا عاديا لا خوف منه ولا خطر فيه ، وذلك

ان واجبنا الآن أن نرد لما اطلق عليه النحاة « المولد » قيمته اللغوية باعتباره جانبا مهما من مظاهر تطور الفصحى ، وسبيلنا لذلك جمع شتاته من مصادر مرتبة بحسب عصور الفصحى ، ثم استقراء بنية الكلمات فيه لمعرفة ما جد من تطور على مسلك الصيغ العربية بسببه ، مع اباحة التوليد الفنية في استخدام كلمات جديدة في وقتنا الحاضر ، كما اعترف الاقدمون انفسهم بذلك في المعاني ودراسة الادب ، فسارت دراستهم في طريق طبيعي مفيد لم يتح مثله لدراسة اللغة حتى اليوم .

4 - التعريب بين قيود النحاة وحاجة الاستعمال :

في فهم نظرة النحاة للمعرب - في الباب الاول - تبين انهم قصروه على عصر الاستشهاد في الحضر ، أو بتعبير الجواليقي على « ما تكلمت به العرب من الكلام الاعجمي » و « ما ذكرته العرب في اخبارها وأشعارها » وقد نص الخفاجي على أن « ما عربيه المتأخرون يعد مولدا » ، وبالفوا في الاحتياط لموقفهم فقصروا المعرب على السماع في عصر الاستشهاد ، ورفضوا القياس عليه بعد ذلك ، ثم زادوا هذا الاحتياط شدة بأن حاولوا جاهدين اخضاعه لمسلك الصيغ العربية في اللاحق والتغيير والعلامات ، لكن هذا الجهد العظيم مع ذلك قصر عن الاحاطة التامة باستعمال الكلمات الاجنبية المتعددة المصادر والاستعمال فجاءت نتائجه عامة غير منضبطة وغير مقنعة .

فما الرأي في ذلك من وجهة النظر الحديثة ؟ -
يتبين ذلك بالاتي :

1 - التعريب ضرورة علمية واجتماعية متجددة

ب - مدى صحة اخضاع نظام لغة لاخرى في الدراسة .

ج - الرأي في موقف النحاة من المعرب نظرا ودراسة .

لقد تناول اللغويون المحذون ما اسماء العرب « التعريب » ضمن دراسة عامة لما اطلقوا عليه اسم الاقتراض أو الاستعارة Barroming ، فدرسوا

(50) انظر : اللغة ص 358 وما بعدها .

(51) راجع : منهج البحث في اللغة والادب ص 101

(52) انظر : دور الكلمة في اللغة ص 145 .

بالقياس الى انواع الاقتراض الاخرى التي تؤثر في نظام لغة ما ، وقد تؤدي الى الاخلال به وفساده .

* يقول فندريس : لندع جانبا استعارة المفردات التي تتبادلها اللغات فيما بينها ، فمن خصائص هذه المستعارة انها لا تحتم كون المتكلم يتكلم اللغة التي استعيرت منها ، او حتى معرفته بها ... فاستعارة المفردات مهما اشتد تأثيرها يمكن ان تظل مسألة خارجة عن اللغة (53) .

فنقل الكلمات من لغة الى اخرى امر عادي كثير الحدوث يترتب على الاتصال الاجتماعي بمظاهره المختلفة من التجارة او الثقافة او الحروب او انتقال العادات والتقاليد ، وذلك بالتعرف على انواع من النبات والحيوان والباكل والمشروب والملابس والمعادن وآلات الحرب والطرب والكلمات العلمية والفنية . ويتم ذلك كله في غالب الاحيان من الناطقين باللغة انفسهم بطريقة تلقائية تدعو اليها ضرورة الاستعمال ، ويتوقف انتشارها على العرف اللغوي في البيئة التي نقل اليها ، ومن الطبيعي ان هذه الكلمات الاجنبية المنقولة تتوقف صحة نطقها - كما هي في لغتها الاصلية - على ظروف اخرى تتعلق بالناطقين انفسهم ، سواء من نطقها أولا ام من استعمالها بعد ذلك ، تبعا لاجادة اللغة التي نقلت منها الكلمة ، او دقة السماع لها ، ويبقى الاختلاف في نطقها موجودا حتى بعد انتشار استعمالها في البيئة الجديدة .

ان الحالة الوحيدة التي يمكن فيها تحديد مسلك الصيغة هي حالة التعريب المتعمد ، حين تدعو الحاجة العلمية او الفنية لاستخدام مصطلحات جديدة تدعو اليها الضرورة ، ففي هذه الحالة يتصور خضوع نقل الكلمات من اللغات الاجنبية لطريقة موحدة سواء انقلت دون تصرف فيها على الاطلاق ام نقلت مع التصرف في صيغتها او حروفها او حركاتها ، هنا فقط يمكن ان يتدخل علماء اللغة بالتحديد والتقنين ، او بعبارة اخرى : يمكن فرض مسلك اللغة المنقول اليها على الكلمات المنقولة ، كما يمكن التدخل في ضبط كمية الالفاظ المنقولة حسبما تدعو الضرورة ، اما منعه مطلقا فامر بعيد وغير عملي ، لانه يتنافى مع الحاجات العلمية والفنية المتجددة في كل العصور . اما استعمال الكلمات الاجنبية بين الناطقين انفسهم ، فان التدخل في تحديد كتبه او اخضاعه

لنظام اللغة التي نقل اليها لن يؤدي الى نتائج مفيدة مطردة ، اذ تقصر هذه النتائج عن الاحاطة بها ، او اخضاع الناطقين لها ، لان الناطقين - مع تعددهم وقدراتهم - يتعذر اخضاع نطقهم لقوانين محددة حين النقل او الاستعمال ، واللغات التي ينقلون عنها ذات نظم خاصة بها في الصيغ والحروف يتعذر معها فرض نظام آخر عليها ، فاذا اضيف لذلك ان النقل يكون من لغات متعددة - كما حدث في العربية قديما ويحدث الآن - بدا الامر حينئذ اشد عسرا ، ومع ذلك فانه لا يدعو للجزع ، لان الامر كما قال : « فندريس » ان استعارة المفردات مهما اشتد تأثيرها يمكن اذن ان تظل مسألة خارجة عن اللغة .

وفي ضوء ما سبق يمكن تقويم موقف النحاة العرب من المعرب نظرا ودراسة بما يلي :

أولا : ان قصر النحاة التعريب على عصر الاستشهاد باللغة في الحضر ، وتخصيصه بالسماع زيادة في الاحتياط قد خضع لوجهة نظرهم في تقييد عصر الاستشهاد باللغة عموما ، واختص بشدة الاحتياط منهم تجاهه ، حيث وثقوا نقل الكلمات الاجنبية الواردة عن هذا العصر ودرسوها ، مع الإنصراف عما نقل في غيره قياسا عليه ، وهذا مسلك لا يتفق مع الحاجة الاجتماعية المتجددة على مدى العصور ، وما يحدث فعلا بين اللغات من تأثير وتأثر لا ينقطع ، يتبعه بالضرورة انتقال الكلمات من لغة لاخرى ، واستعمال الناس لها ، كما لا يتفق مع الحاجات العلمية المتجددة - خصوصا في عصرنا الحاضر - لاستخدام مصطلحات تحتم ظروف العلوم احيانا ان تكون عالمية ، وقد لا يتيسر الوفاء بها عن طريق الترجمة او الاشتقاق او تطوير دلالة الكلمات .

ثانيا : ان اخضاع كل ما ينقل من لغات اجنبية في عصر الاستشهاد لمسلك الصيغ العربية امر لم يتوافق تماما مع الواقع ، ومستندنا في ذلك القواعد التي توصل لها النحاة انفسهم عن المعرب حيث يبدو فيها العموم وسوق الاحتمالات والتحرز في الرأي ، سواء في ذلك ما ذكره عن الحاقها بالصيغ العربية او التغيير فيها او علاماتها المميزة لها ، كما يدل على ذلك ايضا الاطلاع على احد كتب المتأخرين عن التعريب - راجع جدولها في الباب الاول - وما ضمنه من كلمات معربة ، اذ يتبين - حتى بالنظرة السريعة -

الفردى ، ثم القبول العام من الجماعة ، وحينئذ لا يكون من حق أحد رده ، بل يجب استقراؤه ودراسته ، فما أسماه النحاة « باللحن » هو فى واقع الامر تغيير وتطور ، ومن ثم يجب دراسته بهذا الاعتبار ، ليؤدى دوره فى بيان تاريخ العربية وتطورها .

ثانياً : لانتطابق الكتابة تماماً - لاية لغة - مع نطق هذه اللغة ، فنحن - كما يقول فندريس - لا نكتب كما نتكلم ، بل نكتب كما يكتب غيرنا ، فالرسم من العادات العرفية التي يترتب على تغييرها مشاكل فى غاية الخطورة - ثقافية واجتماعية ونفسية - من العسير تحملها وتحمل نتائجها ، ويصدق على الرسم العربي ما يصدق على غيره فى اللغات الأخرى ، أما ما يترتب عليه من تصحيف وتحريف فمن المفيد الأخذ بمسلك علمائنا الأقدمين تجاهه من ضبط النطق وجمع الأخطاء وتنقيتها ، ما دامت تلك الأخطاء تترتب على الرسم ، وهو مما يتعدى تغييره .

ثالثاً : ان تغير الظروف الاجتماعية ينعكس تأثيره على الألفاظ من حيث اختفاء بعضها واندثاره وحدث الآخر واستعماله ، تماماً كما يتم التغيير فى المظاهر الاجتماعية الأخرى ، وينبغي أن تتفق النظرة الى الألفاظ الجديدة مع هذا الفهم السابق دون فرض ظروف خارجة عن ذلك تعود الى سلطة الدارسين أو العصر أو العنصر ، والتوليد فى الألفاظ العربية مظهر للتجديد فى الألفاظ بطرق مشروعة ، وقد لجأ إليها الناطقون لسد حاجتهم فى الاستعمال - ومن حقنا الآن الافادة منها - وهو بذلك جدير بالدراسة لمعرفة ما جد من تطور على الصيغ العربية بسببه .

رابعا : من رأي المحدثين أن نقل الألفاظ من اللغات الأجنبية يخضع للحاجات الاجتماعية المتجددة للناطقين أنفسهم ، كما يخضع فى أحد مظاهره للحاجات العلمية والفنية ، وأن انتقال الألفاظ بين اللغات أمر عادي لا خطر فيه ولا خوف منه ، ولا يتصور فى هذا النقل أن يقتصر على عصر دون آخر ومحاولة إخضاعه لمسلك الصيغ فى اللغة التي نقل إليها يتعدى ضبطه بدقة ، لاختلاف قدرات من ينقلون الألفاظ مضافا إليه اختلاف اللغات التي حدث منها النقل وتعددتها ، والحالة الوحيدة التي يمكن التدخل فيها لتحديد بنية الكلمات هي النقل المتعمد الذي تدعو إليه الضرورة فى المصطلحات العلمية والأدبية والفنية ، وفى هذه الحالة الأخيرة يمكن حقا الافادة من جهود النحاة العرب فى دراسة التعريب .

انها لا تتوافق تماماً مع قواعد النحاة عن التعريب ، وهذا طبيعي ، لان التعريب يخضع لظروف الناطقين وقدراتهم وهي غير موحدة ، كما يخضع لظروف اللغات الاصلية التي حدث النقل منها ، وهي لا تخضع تماماً لفرض نظام لغة أخرى عليها .

والرأى - فى فهمي - أن يدرس هذا الموضوع بطريقة مستقلة ، باستقراء الكلمات المعربة الى العربية مما نصت عليه مؤلفات التعريب الخاصة ومما ورد فى نصوص موثقة ، وذلك لحصرها ، ومعرفة العوامل الاجتماعية التي أدت الى نقلها ، ومدى تأثير الفصحى بها على مدى العصور ، وذلك أكثر فائدة لنا ولها من محاولة مصادرتها أو إخضاعها لقواعد محددة لا تتوافق معها تماماً .

ثالثاً : انه يمكن الافادة من قواعد النحاة للتعريب فى حاجة العلوم والآداب فى الوقت الحاضر للمصطلحات والكلمات التي لا تفي بها وسيلة أخرى ، ففى هذا النوع من التعريب المتعمد يمكن استخدام الكلمات الأجنبية بنصها أو التصرف فيها فى ضوء جهود النحاة عن هذا الموضوع ، مع كتابة المقابل الأجنبي بجوارها ، وهذا ما يفهم من قرار المجمع اللغوي الذي نص على أنه « يجوز أن تستعمل بعض الألفاظ الاعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم » حيث قيد استعمال الكلمات الأجنبية بالضرورة ، وهي لا تتحقق الا فى هذا النوع المتعمد ، أما الاستعمال العام ، فلا ينتظر قراراً أو اجازة ، ولا يبحث عن ضرورة أو رخصة .

استخلاص نظرة المحدثين للعوامل الطارئة على اللغة

من العرض السابق لوجهة النظر الحديثة فى أسس الصواب والخطأ عن العوامل الطارئة على اللغة - بمناقشتها وبيان الرأي فيها - تتلخص نظرة المحدثين فيما يلي :

أولاً : اعتبار التطور فى اللغة من أسس النظرية الحديثة للمستوى الصوابي ، ومفهوم هذا التطور - كما يرى جسبرسن - هو التغيير المستمر فى عناصر اللغة ، والمرجع فيه استعمال الناطقين أنفسهم دون حكم عليه بأنه تقدم أو تقهقر ودون تحكيم معايير مسبقة فيه ، فما وافقها كان صواباً ، وما خالفها كان لحناً وخطأ ، وهذا التغيير يتم وفقاً لاتجاه منظم فى الاستعمال ، اذ يمر أولاً بمرحلة الإبداع والتجديد

مصادر البحث

اولا : المصادر العربية المطبوعة

- 1 — ادب الكاتب
لابي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد
مطبعة السعادة - القاهرة - الطبعة الرابعة
سنة 1962 م
- 2 — الاشتقاق والتعريب
عبد القادر المغربي
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة
الطبعة الثانية سنة 1947 م
- 3 — اصلاح المنطق
لابي يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت
تحقيق : أحمد شاکر وعبد السلام هارون
دار المعارف - القاهرة سنة 1952 م
- 4 — الاغانى
لابي الفرج علي بن الحسين الاصفهاني
تصحيح : الشيخ أحمد الشنقيطي
مطبعة التقدم - القاهرة (دون تاريخ)
- 5 — امالي الزجاجي
لابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي
تحقيق : عبد السلام هارون
طبع المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة
سنة 1382 هـ .
- 6 — امالي المرتضى
للشريف المرتضى : علي بن الحسين الموسوي
العلوي
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم
طبع دار احياء الكتب العربية - القاهرة
سنة 1954 م
- 7 — انباه الرواه على انباه النحاة
تأليف : علي بن يوسف القفطي
- 8 — بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم
مطبعة الحلبي - القاهرة سنة 1965 م
- 9 — بلوغ الأرب في معرفة احوال العرب
محمود شكري الالوسي
المطبعة الرحمانية - القاهرة - الطبعة الثانية
سنة 1925 م
- 10 — البيان والتبيين
لابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق : عبد السلام هارون
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة
سنة 1948 - 1950
- 11 — تاريخ الخلفاء امراء المؤمنين
جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي
المطبعة الميمنية - القاهرة - سنة 1305 هـ
- 12 — التطور النحوي
تأليف : برجستراسر
طبع القاهرة سنة 1929 م
- 13 — التنبيه على غلط الجاهل والنبيه
تأليف : ابن كمال باشا
تحقيق : عبد القادر المغربي
طبع دمشق سنة 1344 هـ
- 14 — الحيوان
لابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق : عبد السلام هارون
مطبعة الحلبي - القاهرة - سنة 1938-1945 م
- 15 — درة الفواص في اوهام الخواص
لابي محمد القاسم بن علي الحريري
طبع بغداد (عن ليجز) سنة 1871 م

- 16 — دليل لفة العرب
تأليف : محمد أمر الله
مطبعة السعادة - القاهرة - سنة 1345 م
- 17 — دور الكلمة فى اللغة
تأليف : ستيفن أولمان
ترجمة : دكتور كمال بشر
طبع القاهرة سنة 1962 م
- 18 — ذيل الفصيح
لابى محمد عبد اللطيف البغدادي
مطبعة السعادة - القاهرة - سنة 1325 هـ
- 19 — شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف
لابى أحمد الحسن بن عبد الله العسكري
تحقيق : عبد العزيز أحمد
طبع الحلبي - القاهرة - سنة 1963 م
- 20 — شفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل
شهاب الدين أحمد الخفاجي
مطبعة السعادة - القاهرة - سنة 1325 هـ
- 21 — صبح الأعشى فى صناعة الإنشا
لابى العباس أحمد القلقشندي
المطبعة الأميرية - القاهرة - سنة 1331 هـ
- 22 — طبقات فحول الشعراء
محمد بن سلام الجمحي
تحقيق : محمود محمد شاكر
دار المعارف - القاهرة - سنة 1955 م
- 23 — الطراز المذهب فى الدخيل والمغرب
تأليف : محمد نهاني
- 24 — العمدة فى صناعة الشعر ونقده
لابى علي الحسن بن رشيق القيرواني
مطبعة ابن هندبة - القاهرة - سنة 1925 م
- 25 — الفاخر فيما تلحن فيه العامة
لابى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم
تحقيق : عبد العليم الطحاوي
طبع دار الكتب العربية - القاهرة - سنة 1960 م
- 26 — فحولة الشعراء
لابى محمد عبد الملك بن قريب الاصمعي
تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي
المطبعة المنيرية - القاهرة - سنة 1953 م
- 27 — كتاب سيويه
لابى بشر عمرو بن قنبر الملقب « سيويه »
المطبعة الاميرية - القاهرة 1316 هـ
- 28 — لحن العوام
لابى بكر محمد بن الحسن الزبيدي
تحقيق : دكتور رمضان عبد التواب
المطبعة الكمالية - القاهرة - سنة 1964 م
- 29 — اللغة
تأليف : ج. قنديس
ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص
طبع لجنة البيان العربي - القاهرة سنة - 1950
- 30 — ما تلحن فيه العوام
علي بن حمزة الكسائي
تحقيق : عبد العزيز اليميني
المطبعة السلفية - القاهرة - سنة 1344 هـ
- 31 — مجالس ثعلب
لابى العباس أحمد بن يحيى ثعلب
تحقيق : عبد السلام هارون
طبع دار المعارف - القاهرة سنة 1948 - 1960
- 32 — مجالس العلماء
لابى القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي
تحقيق : عبد السلام هارون
طبع الكويت سنة 1962 م

- 33 — **محاضرات الأدباء**
 لابی القاسم حسین بن محمد الاصبهانی
 مطبعة المویلحي - القاهرة - سنة 1387 هـ
- 34 — **مراتب النحویین**
 لابی الطیب عبد الواحد بن علی اللغوی
 تحقیق : محمد أبو الفضل ابراهیم
 مطبعة نهضة مصر - القاهرة - سنة 1955 م
- 35 — **المزهر فی علوم اللغة**
 جلال الدین عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی
 تحقیق : محمد أبو الفضل ابراهیم وآخرین
 دار احیاء الکتب العربیة - القاهرة (بدون تاریخ)
- 36 — **مصادر الشعر الجاهلی**
 دكتور ناصر الدین الأسد
 طبع دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية
 سنة 1962 م
- 37 — **معجم الأدباء**
 تألیف : یاقوت الحموی
 طبع دار المأمون - القاهرة - سنة 1938 م
- 38 — **المعرب من الکلام الاعجمی**
 لابی منصور موهوب بن احمد الجوالیقی
 تحقیق : احمد محمد شاکر
 طبع دار الکتب - القاهرة - سنة 1361 هـ
- 39 — **مغنی اللیب عن کتب الاعارب**
 لابی محمد عبد الله بن یوسف بن هشام
 تحقیق : محمد محیی الدین عبد الحمید
 مطبعة المدنی - القاهرة - (بدون تاریخ)
- 40 — **الملاحن**
 لابی بکر محمد بن الحسن بن درید الأزدی
 تحقیق : ابراهیم اطفین الجزائری
 المطبعة السلفية - القاهرة سنة 1347 هـ
- 41 — **من اسرار اللغة**
 دكتور ابراهیم انیس
 المطبعة الفنية الحديثة - القاهرة - الطبعة الثانية
 سنة 1966
- 42 — **منهج البحث فی الادب واللغة**
 تألیف : لانسون وماییه
 ترجمة : دكتور محمد مندور
 طبع بیروت سنة 1946 م
- 43 — **الموشح فی ماخذ العلماء علی الشعراء**
 لابی عبید الله محمد بن عمران المرزبانى
 المطبعة السلفية - القاهرة - سنة 1343 هـ
- ♦ —
- تانيا : المصادر العربیة المخطوطة والمصورة
- 44 — **ارتشاف الضرب من کلام العرب**
 لابی حیان محمد بن یوسف بن علی بن حیان
 مخطوط - دار الکتب - 1106 نحو
- 45 — **تصحیح التصحیف وتحریر التحریف**
 لابی الصفا صلاح الدین خلیل الصفوی
 مصور - دار الکتب - 37 - 38 الزکیة
- 46 — **تصحیف المحدثین**
 لابی احمد الحسن بن عبد الله العسكري
 مخطوط - دار الکتب - 2 من حدیث
- 47 — **تقویم اللسان**
 لابی الفرج عبد الرحمن بن علی الجوزی
 مصور - دار الکتب - 427 لفة طلعت
- 48 — **التنبیه علی حدوث التصحیف**
 حمزة بن الحسن الاصبهانی
 مصور - دار الکتب - 896 ادب تیمور
- 49 — **رسالة فی اغلاط العوام**
 جلال الدین عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی
 مخطوط - دار الکتب - 348 لفة طلعت

54 — منح المفيث في جواز اللحن في الحديث

لابي عبد الله الافراني المراكشي
مخطوط — دار الكتب — 176 مجاميع تيمور

— ♦ —

ثالثا : المصادر الاجنبية

— 55

Course in General Linguistics, F. De Saussure,
London, 1959.

— 56

Language, its Nature, Development and Origin,
O. Jespersen, London, 1947

50 — سهم الالحاظ في وهم الالفاظ

محمد بن ابراهيم بن الحنبلي الربيعي
مخطوط — دار الكتب — 254 لفة

51 — قصد السبيل فيما في اللفة من الدخيل

محمد الامين المحببي
مخطوط — دار الكتب — 295 لفة تيمور

52 — المتوكلي فيما في القرآن من المعرب

جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوط
مخطوط — دار الكتب 5706 هـ

53 — المعرب في القرآن الكريم

تأليف : احمد القوصي
مخطوط — دار الكتب — 465 لفة تيمور

